



وزارة الاقتصاد و المالية



مشروع إصلاح المنظومة الجبائية

الاستشارة الوطنية حول إصلاح المنظومة الجبائية

12 و 13 نوفمبر 2014 – نزل البلاص - قمرت



1 - المقدمة

2 - الملخص التنفيذي

3 - منهجية و نظام مشروع الإصلاح الجبائي

4 - تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات
الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

5 - خلاصة أعمال اللجان و الاستشارات وعرض
المقترحات

6 - المراحل القادمة

المقدمة

لمحة

تتطلب المرحلة الراهنة رفع عديد التحديات الاجتماعية والاقتصادية رغم مرور بلدنا بفترة صعبة تقتضي الشروع في جملة من الإصلاحات على عدة مستويات.

ورغم الإصلاحات الهامة التي شملت النظام الجبائي في العشرية الماضية فإن هذا النظام لا يرقى إلى مستوى التطلعات خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة بين مختلف أصناف المطالبين بالأداء ولا يؤدي الدور المطلوب منه في دعم برامج التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي . وعلى هذا الأساس فإن مراجعة هذا النظام أصبحت ضرورة ملحة تقتضيها المرحلة الراهنة.

وسعى لرفع التحديات في هذه الفترة ، أعلنت السلطات التونسية عن عزمها إصلاح النظام الجبائي من حيث التشاريح وكذلك من حيث الإطار المؤسساتي بهدف إضفاء المزيد من العدالة الجبائية والشفافية وتحسين مردود الجبائية، مما أدى بوزارة الإقتصاد والمالية إلى القيام بإستشارة وطنية موسعة كانت لبنة لإرساء أسس التعاون بين القطاعين العام والخاص قصد تطوير وإصلاح المنظومة الجبائية. وقد تمت هذه الإستشارة على عديد المراحل حيث شملت اجتماعات تم عقدها مع القطاع العام و الخاص وجميع الأطراف المعنيين بإصلاح المنظومة الجبائية، وكذلك على ندوات إقليمية.

و تطابقا مع أعمال اللجان الفرعية ، بينت هذه الإستشارة الوطنية حول مشروع إصلاح المنظومة الجبائية ضرورة تكريس مبدأ العدالة الجبائية من خلال العمل على المصالحة الحقيقية بين المطالب بالأداء والإدارة والتي يجب أن تكون مبنية على الثقة وحسن النية والشفافية مع العمل على إقحام كل الفاعلين الاقتصاديين ضمن المنظومة الجبائية من ناحية ، و ضرورة ربط عملية إصلاح المنظومة الجبائية بالبعدين الإقتصادي (التنمية الجهوية، مقاومة ظاهرة التهرب الجبائي وحماية القطاع المنظم، حفز الاستثمار، تحقيق التوازنات المالية...) والاجتماعي (التغطية الاجتماعية المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وخاصة الفئات محدودة الدخل، تحقيق العدالة الجبائية....) من ناحية أخرى.

إطار الإصلاح الجبائي ومنهجيته

هذا التقديم يَنزَلُ في إطار مشروع إصلاح النظام الجبائي التونسي تحت إشراف وزارة الاقتصاد و المالية. وقد أنجز على أساس تقارير تحليلية أعدتها منظمات وطنية ودولية حول النظام الجبائي التونسي الحالي. واعتمادا على نتائج أعمال فرق العمل الفرعية المكلفة من قبل وزارة الاقتصاد و المالية لإعداد مشروع لإصلاح النظام الجبائي و الاستشارات الوطنية و الإقليمية.

ويهدف هذا التقديم إلى حوصلة أهم النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذه الفرق الفرعية المكلفة بمشروع الإصلاح وعن مختلف الهيئات الوطنية والدولية و الاستشارات الوطنية و الإقليمية.

وتتمثل المنهجية المعتمدة في:

- ✓ تبسيط النظام الجبائي،
- ✓ تحقيق العدالة الجبائية،
- ✓ تشجيع الجباية المحلية،
- ✓ تعصير الإدارة،
- ✓ الحيادية،
- ✓ ضمان نجاعة الإدارة في التصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية.

ولقد كوّنت هذه الأهداف الخطوط الرئيسية لعملية الإصلاح الجبائي المزمع إنجازه بتونس.

الملخص التنفيذي

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

الوضع الحالي

التشريع الجبائي يزداد تعقيدا بصفة مستمرة ويحتوي عدّة نقائص نتجت عنها عدم المساواة بينمختلف أصناف المطالبين بالأداء.

نقاط الضعف

- التخفيضات بعنوان الأجور والجرايات تخدم أكثر مصلحة أصحاب المداخل المرتفعة ولا تشجّع على التشغيل
- الاعفاءات بعنوان الأداء على القيمة المضافة التي ينفّذ بها بعض الأصناف من المطالبين بالأداء لا تخدم المنافسة الشريفة.

عدم مساواة واضحة وفقدان للمصداقية

- وجود ثلاث نسب للأداء على القيمة المضافة بشروط خضوع للأداء معقّدة.
- الأداءات غير المباشرة الأخرى تزداد تعقيدا بصورة تصاعدية ولها في كثير من الأحيان أهداف متضاربة
- الأداءات والمساهمات المختلفة من شأنها تضعيف الأداءات الهامة.

تعقيد وتشبّت النصوص الجبائية

- قاعدة الضريبة على الشركات متآكلة بسبب الطروحات و الإعفاءات والتخفيضات في النسب والخصومات المورد... وذلك ما من شأنه محاربة أنشطة دون أخرى.
- تمّ التقليل بصورة ملحوظة في قاعدة الأداء على القيمة المضافة بسبب الاعفاءات ، من جهة أخرى فإن النظام القانوني للأداء يعرقل عمليات استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة

أنظمة تفاضلية لفائدة بعض الأنشطة وبعض القطاعات

موقف الأطراف المتدخلة

الأهداف الأساسية للإصلاح الجبائي هي الحيادية، التبسيط والعدالة.

مقاربة شاملة

- العمل على إعادة توزيع العبء الضريبي بطريقة أكثر عدالة بين المطالبين بالأداء
- إلغاء بعض الحوافز والتقليل من تفاوت النسب بين الأجراء وغير الأجراء

تدعيم العدالة والثقة لدى المطالبين بالأداء

- إرساء نظام للأداء على القيمة المضافة بنسبتين فقط
- العمل على إصدار مجلة موحّدة للأداء تجمع كلّ النصوص الجبائية
- العمل على تناسق مختلف الضرائب والمعاملات والأداءات.
- تبسيط قواعد التصرف العملي فيما يتعلّق بالأداءات والمعاملات وذلك سواء بالنسبة للإدارات العمومية أو بالنسبة للمطالبين بالأداء.

تبسيط القواعد الجبائية

- توسيع قاعدة الضريبة على الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والأداء على القيمة المضافة.
- إقرار إعفاءات في مادة الأداء على القيمة المضافة تكون أقلّ تكلفة بالنسبة لخزينة الدولة

الحياد

تشخيص الهيئات الوطنية والعالمية

الوضع الحالي

النظام الجبائي الحالي يترك العديد من المجالات للتحويل والتهرب الجبائي. في المقابل، فإن الإدارة الجبائية غير قادرة على التصدي لهذه الظاهرة الجبائية المحلية لا تقوم بدورها في دفع التنمية الجهوية على أكمل وجه

نقاط الضعف

• جبابة محلية غير متلائمة مع متطلبات التنمية الجهوية

• جبابة محلية تعتمد على المركزية ولا تؤدي دورها في دفع التنمية الجهوية ولا تمكن الجماعات المحلية من تحقيق استقلال مالي.

• سوء استعمال المعلومات المتوفرة لدى الإدارة

• إجراءات إدارية غير مرنة ومعقدة سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمطالب بالأداء.

• تقسيم المصالح الادارية الجبائية إلى عدة إدارات .

• نسبة الازعان للواجب الضريبي في انخفاض مستمر

• الضرائب بصدد فقدان مصداقيتها لدى المواطنين

• العديد من المطالبين بالأداء منضوون في النظام التقديري على غير وجه حق.

• التنظيم الاداري للمصالح الادارية وتحديد مهامها لا يأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات والعوامل التي من شأنها أن تؤثر على مردود هذه المصالح بصفة عامة.

انتشار ظاهرة التحيل والتهرب الجبائي

موقف الأطراف المتدخلة

يشجع النظام الجبائي الحالي على الاحتيال والتهرب الجبائي. الضرائب المحلية لا تقوم بدورها في التنمية المحلية على أكمل وجه.

مقاربة شاملة

• ترشيد الأداءات غير مباشرة وتجميعها في قانون موحد.

• ضمان الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

التنمية الجهوية

• تطوير وتحسين المراقبة الجبائية واستعمال المعلومات لأغراض استقصائية.

• التخفيف من كلفة القيام بالواجبات الجبائية بالنسبة للمطالبين بالأداء.

• دمج جميع المصالح الجبائية في إدارة جبائية واحدة مع إعادة تنظيمها وتدعيمها.

• تحسين عمليات الاستخلاص والتصرف في الديون الجبائية غير المستخلصة.

تعصير إدارة الجبابة

• ضمان معاملة عادلة وشفافة للأعوان الاقتصاديين وذلك بتبسيط الاجراءات المتعلقة بالقيام بالواجبات الجبائية وتطوير الثقافة الجبائية لدى المطالب بالأداء.

• تكثيف عمليات المراقبة الجبائية خاصة بالنسبة للمنضوين تحت النظام التقديري.

• إصلاح النظام التقديري ومراجعة طرق التصرف في هذا النظام.

• تحسين نوعية العمليات الجبائية والعمل على التصدي لخطر نقشي ظاهرة الرشوة.

دعم الشفافية الجبائية وقواعد المنافسة النزيفة والتصدي لأعمال التهرب الجبائي ودعم ضمانات المطالبين بالأداء

توصيات اللجان ومجموعات العمل

الوضع الحالي

الضرائب المباشرة

- عدم ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي فيما يتعلق بضبط النتيجة الجبائية،
- عدم ملاءمة الطروحات التي ينتفع بها الأشخاص الطبيعيون مع تكاليف المعيشة وتطور الأسعار،
- عدم ملاءمة طرح المصاريف المهنية بالنسبة إلى الأجراء مع مساهمتهم في الموارد الجبائية،
- ضعف مردودية بعض الأنشطة وعدم نجاعة الأنظمة التقديرية (أرباح المهن غير التجارية) ✓ مساهمة ضعيفة في الموارد الجبائية (2.6% في 2013 و 4.1% في 2014 من الضريبة على الدخل)،
- ✓ غياب مقاييس موضوعية للانتفاع بالقاعدة التقديرية (60% منهم يصرحون حسب القاعدة التقديرية).
- عدم نجاعة الأنظمة التقديرية (المدخلات العقارية)،
- ✓ مساهمة ضعيفة في الموارد الجبائية (0.6% من الضريبة على الدخل)
- ✓ عدم الإقبال على التصريح بهذا الصنف من المدخلات.
- انتفاع مدخلات رأس المال بنظام تفاضلي مقارنة بمدخلات العمل (القيمة الزائدة العقارية، القيمة الزائدة المتأتمية من التوقيت في السندات)
- ضعف عناصر الاستقصاءات وصعوبة حصر عدد المطالبين بالضريبة،
- محدودية ميدان تطبيق الضريبة،
- تفاقم ظاهرة التهرب الجبائي وغياب إجراءات تحفيزية لفائدة المؤسسات الشفافة،
- ارتفاع نسب الضريبة على الشركات وإعفاء الأرباح الموزعة،
- عدم ملاءمة توظيف الضريبة على الشركات مع طبيعة النشاط،
- عدم ملاءمة نسب الضريبة على الدخل مع تطور مستوى الأسعار ومع المدخلات التي يحققها أصحاب الدخل المحدود،
- ارتفاع بعض نسب الخصم من المورد وتعدددها،
- نقص نجاعة الخصم من المورد على المبالغ المدفوعة إلى غير المقيمين غير المستقرين،
- إثقال كاهل المؤسسة تبعاً لتعديل الأقساط الاحتياطية المستوجبة في إطار مراجعة جبائية،
- محدودية قاعدة الأشخاص الملزمين بدفع الأقساط الاحتياطية،
- ارتفاع نسبة التسبقة على واردات مواد الاستهلاك وتأثيرها على سيولة المؤسسات،
- إمكانية خضوع بعض المدخلات لصناعة المنتج النهائي للتسبقة.

المقترحات

الضرائب المباشرة

- ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي من خلال توسيع مجال طرح المنخرات و مجال طرح أعباء الإستغلال،
- الترفع في الطروحات بعنوان الحالة والأعباء العائلية و في طرح بعنوان المصاريف المهنية،
- (تم جزئياً في إطار ق م 2014)
- دعم مردودية المهن غير التجارية الخاضعة للضريبة على أساس القاعدة التقديرية، (تم في إطار ق م 2014)
- وكذلك مردودية المدخلات العقارية من خلال تخفيض طرح التقديري من 30% إلى 20%.
- مراجعة اليات إخضاع مدخلات رأس المال،
- سحب واجب التصريح بالوجود على كل الأشخاص الطبيعيين باستثناء الأجراء والأشخاص المحققين لمدخلات رؤوس الأموال المنقولة ومدخلات الأوراق المالية،
- إخضاع كل المدخلات والأرباح الموجودة خارج ميدان تطبيق الضريبة على الدخل وذلك بإدراجها ضمن صنف خاص من المدخلات (المدخلات المتأتمية من ألعاب الحظ واليانصيب،...)،
- اعتماد سبل تفاضلية وتشجيعية لفائدة المؤسسات التي تحترم واجباتها الجبائية وخاصة المؤسسات الشفافة من خلال تمكينا من إرجاع فائض الضريبة على الشركات دون مراقبة جبائية مسبقة،
- التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات من 30% إلى 25% ثم في مرحلة ثانية إلى 20% وإخضاع الأرباح الموزعة للضريبة بنسبة 5% أو 10% أو 15%، (تم جزئياً في إطار ق م 2014)
- ملاءمة توظيف الضريبة على الشركات مع طبيعة النشاط من خلال توسيع مجال تطبيق نسبة 35%،
- مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين،
- دراسة إمكانية إرساء ضريبة على الثروة،
- ملاءمة نسب الخصم من المورد مع مراجعة نسب الضريبة على الشركات وجدول الضريبة على الدخل، (تم جزئياً في إطار ق م 2014)
- تعميم واجب دفع الأقساط الاحتياطية ليشمل الأشخاص المتعاطين لنشاط فلاحى والأشخاص المحققين لمدخلات عقارية،
- التخفيض في نسبة التسبقة بعنوان الواردات وإخضاع بعض المدخلات لصناعة المنتج النهائي للتسبقة.

توصيات اللجان ومجموعات العمل الوضع الحالي

الضرائب المباشرة

- تشعب منظومة الامتيازات الجبائية
- عدم ملاءمة بعض الامتيازات الجبائية للامتيازات المنصوص عليها بالتشريع المتعلق بالاستثمار
- تعدد الإعفاءات الجزئية والكلية والطروحات من قاعدة الضريبة

المقترحات

الضرائب المباشرة

- إعادة النظر في الامتيازات الجبائية المضمنة بمجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات في اتجاه ملاءمتها مع ما تم اقتراحه في إطار مشروع المجلة الجديدة للاستثمار مع الإبقاء على الامتيازات المتعلقة بالإدخار.

توصيات اللجان ومجموعات العمل الوضع الحالي

النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

- انتفاع شريحة من المطالبين بالأداء بالنظام التقديري بدون وجه حق لعدم توفر شروط قانونية كافية تتعلق بعناصر ممارسة النشاط تمكن من حصره في مستحقه.
- أهمية عدد الخاضعين للنظام التقديري مقابل ضعف مساهمتهم في المداخيل الجبائية (60% من المسجلين بالجبائية يساهمون بـ 0,2% من المداخيل الجبائية في النظام الداخلي و 45.000 تدخل سنويا بمردود 12 م د)؛
- صعوبة توفير المعلومة الجبائية بخصوص الخاضعين للنظام التقديري؛
- صعوبة التحكم في قاعدة الأداء باعتبار أن الواجبات الجبائية المحمولة على هؤلاء الأشخاص لا توفر الحد الأدنى من المعطيات اللازمة لتقدير حجم النشاط.
- تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير المنظم وخاصة على مستوى الانتصاب الفوضوي وبيع منتوجات مقلدة أو مهربة وغير مطابقة للمواصفات والمعايير الفنية والصحية من شأنها أن تضر بالاقتصاد الوطني والمنافسة غير النزيهة للناشطين في القطاع المنظم وأن تخل بمبدأ العدالة الجبائية؛
- انتشار ظاهرة التجارة الموازية في كافة المناطق؛

المقترحات

النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

- حصر النظام التقديري في صغار المستغلين من خلال مزيد ترشيد مقاييس إسناد هذا النظام؛
- مزيد التحكم في قاعدة الأداء لتحديد الأشخاص المنتفعين بهذا النظام عن غير وجه؛
- ضبط استراتيجية تمكن من احتواء الاقتصاد الموازي وذلك ب:
 - ✓ الحث على الإنخراط التلقائي في الدورة الإقتصادية العادية؛ (قانون المالية التكميلي 2014
 - (المقاومة التدريجية للمنافع المغذية للإقتصاد الموازي؛
 - ✓ تركيز ثقافة جبائية وتنمية حس المواطنة لدى العموم بهدف إعلام الإدارة بحالات التهرب الجبائي أو بالمعاملات التي لا تضمن حداً أدنى من الجودة وبالتالي تهدد سلامة المستهلك؛

توصيات اللجان ومجموعات العمل الوضع الحالي

الضرائب غير المباشرة

- عدم شمول ميدان تطبيق الأداء بعض القطاعات الاقتصادية
- تعدد الإعفاءات وإنقطاع سلسلة الطرح وبالتالي تراكم الرواسب الجبائية
- تطبيق الترفيع في قاعدة الأداء على القيمة المضافة بنسبة 25% بالنسبة لغير الخاضعين وخاصة على قائمة من المواد عند التوريد.
- وجود عوائق تحول دون طرح الأداء على مستوى الخاضعين للأداء خاصة على مستوى الشروط الشكلية للطرح.
- تعدد المواد والعمليات الخاضعة لنسب خاصة.
- عدم تناسق النسب بالنسبة لأنشطة إسداء الخدمات
- أهمية مبالغ فائض الأداء على مستوى المؤسسات وهو مما من شأنه أن يؤثر على السيولة المالية للمؤسسة ويمثل عبئا إداريا على مستوى إدارة الجبائية
- تطبيق آلية الخصم من المورد أساسي مع المؤسسات المنظمة والتي تزود الدولة أو المؤسسات العمومية مما ينجز عنه خاصة بروز فائض أداء.
- بعض القطاعات الاقتصادية التي تحقق هامش ربح محدود تتأثر سلبا بآلية الخصم من المورد.
- تشعب وتعدد الواجبات الجبائية للمطالب بالأداء.
- عدم وجود عقوبات متلائمة مع المخالفات الجبائية
- تعدد المعاليم الموظفة على رقم المعاملات دون منح حق الطرح
- تضبط قواعد ونسب المعلوم بمقتضى أمر بالنسبة إلى بعض المنتجات.
- عدم ملائمة بعض النسب مع طبيعة بعض المنتجات

المقترحات

الضرائب غير المباشرة

- توسيع مجال تطبيق الأداء على القيمة المضافة وذلك من خلال إخضاع إقتناءات المؤسسات العمومية، تجارة الجملة في قطاع التغذية العامة ومراجعة الإعفاءات على مستوى الجدول "أ" " تعميم النسب العامة للأداء وحصر النسب الخاصة على قوائم محدّدة
- حذف إجراء الترفيع في قاعدة الأداء على القيمة المضافة بنسبة 25% (منجز بقانون المالية التكميلي لسنة 2014)
- تيسير شروط طرح الأداء على القيمة المضافة
- إرساء عقوبات ملائمة بالنسبة للإخلالات للواجبات المحاسبية والجبائية
- توحيد نسبة التسبيقة.
- التخفيض في نسبة الخصم من المورد مرحليا في اتجاه حذفه وذلك بتطبيق نسبة 30% أو 25% أو 20%
- إخضاع القطاعات الغير خاضعة للأداء على القيمة المضافة عوضا عن المعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات.
- مراجعة قائمة المواد الخاضعة للمعلوم على الإستهلاك.

توصيات اللجان ومجموعات العمل الوضع الحالي

الجباية المحلية

- الفصل ما بين المعلوم على العقارات المبنية والمساهمة لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن.
- عدم إخضاع رقم المعاملات المتأتي من التصدير للمعلوم على المؤسسات.
- الضريبة التقديرية من حيث التوظيف والتصرف هي من إختصاص الدولة وليست من إختصاص الجماعات المحلية.
- الأخصام الجبائية المجرة من المورد بالنسبة للأعوان المحمولة أجورهم على ميزانيات الجماعات المحلية تذهب لفائدة موارد الدولة.
- مردود كل من الاداء على القيمة المضافة والضريبة على دخل الاشخاص المقيمين ومعاليم الجولان ومعلوم التسجيل والضريبة على القيمة الزائدة العقارية تعود لفائدة موارد الدولة.
- تعتمد منظومة " رقيق " للتصرف في موارد الدولة دون غيرها.
- نقص كبير كما ونوعا في الوسائل البشرية والمادية والمالية واللوجستية ذات الصلة في استخلاص الديون المحلية عموما والمعلوم بوجه خاص لدى القباضات المكلفة بالتصرف في مالية الجماعات المحلية.
- المعلومات المتعلقة بالاداءات البلدية و المطالبين بالأداء غير متاحة للبلديات.
- الصلاحيات و كيفية توزيعها بين هياكل الدولة والجماعات المحلية غير محددة بما فيه الكفاية.

المقترحات

الجباية المحلية

- إدماج المعلوم على العقارات المبنية والمساهمة لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن في معلوم واحد يمكن أن يطلق عليه "المعلوم على السكن »
- إخضاع رقم المعاملات المتأتي من التصدير للمعلوم على المؤسسات مع ملائمة المقترح بمشروع مراجعة مجلة الاستثمارات.
- الإحالة التدريجية للضريبة التقديرية من حيث توظيفها والتصرف فيها الى الجماعات المحلية.
- إحالة الأخصام الجبائية المجرة من المورد بالنسبة للأعوان المحمولة أجورهم على ميزانيات الجماعات المحلية لفائدة هذه الهياكل.
- احالة نسبة سنوية ،الى الجماعات المحلية ،من مردود كل من الاداء على القيمة المضافة والضريبة على دخل الاشخاص المقيمين في اراضي الجماعات المحلية ومعاليم الجولان ومعلوم التسجيل والضريبة على القيمة الزائدة العقارية.
- تعميم منظومة " رقيق " المعتمدة للتصرف في موارد الدولة لتشمل الموارد الراجعة للجماعات المحلية.
- دعم القباضات المكلفة بالتصرف في مالية الجماعات المحلية بالوسائل البشرية الكفيلة بتحسين الاستخلاص وخاصة بتعزيز خطة قابض للتصرف في مالية الجماعات المحلية وذلك : إما بالترفيغ ،في إطار السلك الحالي للمحاسبين العموميين ،تدرجيا وبفترات خماسية من نسبة التغطية في عدد المحاسبين المختصين في التصرف في مالية الجماعات المحلية من حوالي 20% إلى 80% أو إدماج خطة قابض للتصرف في مالية الجماعات المحلية داخل التنظيم الإداري لكل جماعة محلية وتأجيرها على ميزانيتها مع إبقاء المحاسب خاضعا لمراقبة وزارة المالية .
- تمكين البلديات من الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالاداءات البلدية و المطالبين بالأداء .
- تحديد الصلاحيات وتوزيعها بين هياكل الدولة والجماعات المحلية خاصة من خلال المناقشات القطاعية مثل التعليم والصحة.

توصيات اللجان ومجموعات العمل الوضع الحالي

دعم الشفافية الجبائية وقواعد المنافسة النزيهة

- ضعف الثقة لدى العموم بالتزام مصالح الدولة بالشفافية في مستوى صرف موارد الدولة.
- غياب المعلومة لدى العموم بمدى احترام المسؤولين السياسيين والإطارات العليا للدولة لواجباتهم الجبائية.
- اختلاف الإجراءات بين مصالح الإدارة بخصوص إسداء نفس الخدمة.
- ضعف التأطير للأعوان ونقص الإمكانيات المادية.
- غياب مجلة موحدة لجميع الأداءات.
- تعقيد المنظومة الجبائية وتعدد أنظمة الامتيازات والأنظمة التفاضلية.
- غياب الإلمام بالوضع الحقيقية للمطالبيين بالأداء وبمداخلهم خاصة في غياب الاطلاع على حساباتهم البنكية والبريدية وحساباتهم المفتوحة لدى وسطاء البورصة والمؤسسات المالية الأخرى خلافا لجل البلدان التي تمكن مصالح الجبائية من الحصول على كشوفات في محتوى الحسابات (فرنسا، الجزائر، المغرب، بلجيكا...).
- اعتماد المعاملات النقدية دون حدود أو شروط على خلاف ما هو معمول به في جل البلدان:
 - فرنسا: منع الدفع نقدا إذا تجاوز المبلغ 6.000 دينار (2.000 د بداية من 2014).
 - بلجيكا: 10.000 دينار (6.000 د بداية من 2014).
 - المغرب: 2.000 دينار.
 - الجزائر: 1.000 دينار.

المقترحات

دعم الشفافية الجبائية وقواعد المنافسة النزيهة

- بيان مدى احترام المسؤولين السياسيين والإطارات العليا للدولة لواجباتهم الجبائية باعتبارهم القدوة والتأكد من قيامهم بالتصريح بمكاسبهم.
- اشتراط تقديم ما يثبت احترام الواجبات الجبائية للترشح لمناصب تمثيل وإنابة وللحصول على خطط وظيفية عليا.
- إخضاع الجماعات المحلية إلى واجب إشهار قوائمها المالية تماثيا مع التوجه الحالي المنادي بالاستقلالية الإدارية والمالية لتلك الجماعات.
- إدراج أحكام قانونية تقتضي إثبات احترام الواجبات المذكورة للترشح لبعض المناصب
- توحيد الإجراءات على مستوى جميع مصالح الإدارة بخصوص نفس الخدمة المطلوبة بالتكثيف من الأدلة.
- توفير تكوين أفضل ورسكلة مستمرة لأعوان مصالح الجبائية وتوفير الإمكانيات المادية لهم.
- إعداد مجلة موحدة تنظم جميع الأداءات.
- تبسيط المنظومة الجبائية والحد قدر الإمكان من الأنظمة التفاضلية.
- تشديد العقاب في حالة الرشوة.
- توسيع مجال حق الاطلاع ليشمل الحسابات المفتوحة لدى المتصرفين في محفظات الأوراق المالية
- تمكين مصالح الجبائية من تقديم طلب مباشر إلى المؤسسات المالية حول محتوى الحسابات في صورة امتناع المطالبيين بالأداء عن تقديم كشوفات في حساباتهم وحصر الإجراء في الأشخاص الذين هم محل مراجعة جبائية معمقة.
- ضبط سقف للمعاملات النقدية بمبلغ 30.000 دينار والنزول به بصفة تدريجية إلى 20.000 دينار و10.000 دينار مع إرساء عقوبة للغرض.

توصيات اللجان ومجموعات العمل الوضع الحالي

التصدي لأعمال التهرب الجبائي

- افتقار مصالح الجبائية لهيكل يعنى بالكشف عن الجرائم الجبائية الخطيرة، على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى (مثال: إيطاليا وفرنسا...).
- غياب أحكام خاصة لمعاقبة الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مصرح بها.
- افتقار التشريع الجبائي لأحكام تنظم حقوق وواجبات الموطّن والمواطن.
- ضرورة تفعيل المعاهدات متعددة الأطراف للتعاون في مجال تبادل المعلومات.
- محدودية التشريع الجاري به العمل في مقاومة ظاهرة تحويل الأرباح عبر الأسعار.

دعم ضمانات المطالبين بالأداء

- عدم شمول مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية للنزاع المتعلق بالجبائية المحلية.
- إزدواجية قضائية في النزاع الجبائي (طور ابتدائي واستئنافي من اختصاص القضاء العدلي وطور تعقيبي من اختصاص القضاء الإداري).
- إشكالية تمثيل المطالب بالأداء لدى المحاكم .

المقترحات

التصدي لأعمال التهرب الجبائي

- إحداث شرطة جبائية مهمتها الكشف عن الجرائم الجبائية وجمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكم وتحرير تقارير بشأنهم.
- أفراد القيام بنشاط خفي بعقوبة خاصة والترفع في أجل تقادم المخالفة المتعلقة به.
- تنظيم نشاط التوطين.
- تكثيف الاتصالات مع البلدان التي أبرمت معها تونس معاهدة لتبادل المعلومات.
- خص التعاون الدولي بالأهمية اللازمة، خاصة فيما يتعلق بتحديد المنتفعين الحقيقيين بالمدخيل المحققة بتونس، ومقراتهم، والمدخيل المحققة بالخارج من قبل المقيمين بتونس.
- تمكين مصالح الجبائية من مساءلة ومعاقبة المؤسسات المقيمة بتونس حول سياستها المتبعة في أسعار التحويل وإلزام تلك المؤسسات بوضع البيانات المتعلقة بالسياسة التي تتبعها في مجال الأسعار على ذمة مصالح الجبائية.

دعم ضمانات المطالبين بالأداء

- إدماج نزاع الجبائية المحلية ضمن مجال تطبيق مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية لتوحيد إجراءات النزاع.
- إعادة هيكلة التنظيم القضائي وذلك من خلال حذف الإزدواجية القضائية وإسناده للمحكمة الإدارية بتركيز هياكلها في المستوى الجهوي.
- بالنسبة لتمثيل المطالب بالأداء يقترح إما أن يتم ترك الحرية للمطالب بالأداء لإختيار من يمثله أو أن يتم تمثيله بواسطة مستشار جبائي أو محامي بالنسبة للقضايا التي يتجاوز فيها الأداء موضوع النزاع الجبائي 100 أ.د.

توصيات اللجان ومجموعات العمل الوضع الحالي

تعصير إدارة الجباية

- تشتت مهام التشريع المراقبة والإستخلاص
- غياب هيئة خاصة بالتصرف بالمخاطر
- ثقل اجرائات التصرف الاداري والمالي
- نقص في مساهمة المؤسسات المتوسطة في العائدات الجبائية
- غياب طرق الإتصالات الافتراضية مع المطالب بالأداء
- كلفة أداء الواجب الجبائي مرتفعة
- قلة طرق الدفع
- تعقيد الاجرات الجبائية
- قلة الموارد والتنسيق مع فرق المكلفة بالجودة
- قلة طرق الإتصالات عن بعد
- قلة وسائل العمل البشرية اللوجستكية والمكتبية

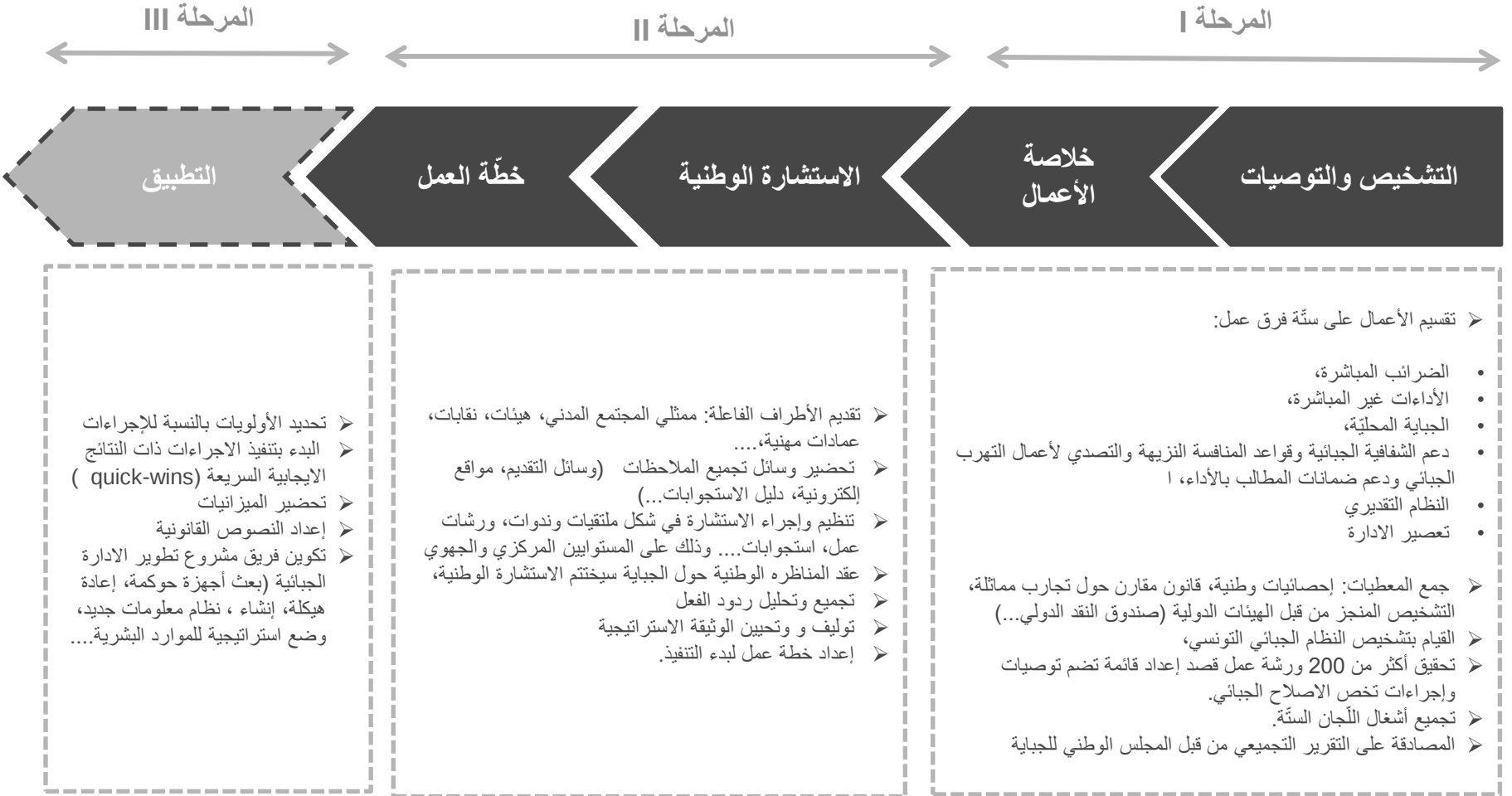
المقترحات

تعصير إدارة الجباية

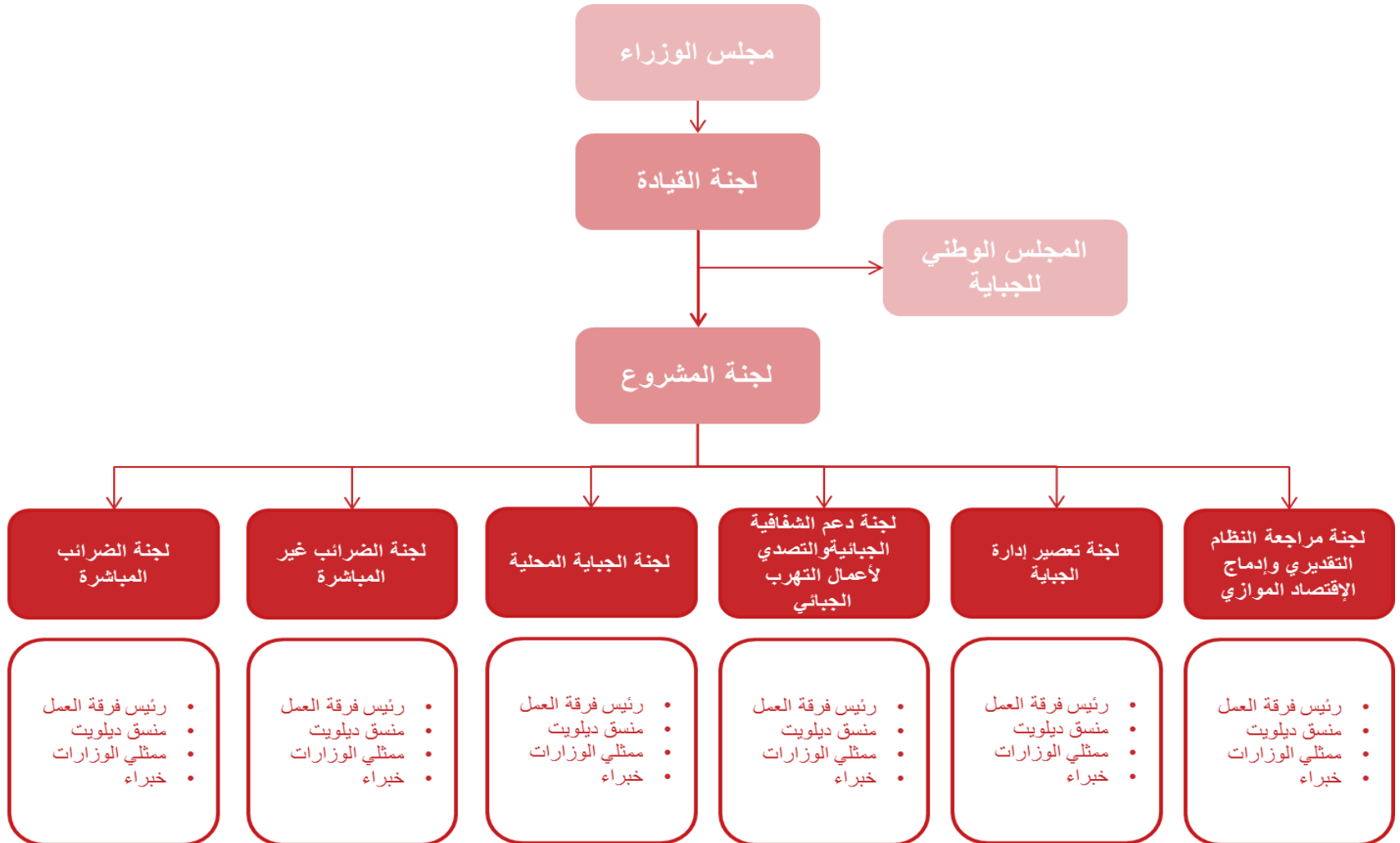
- تعصير الإطار التنظيمي لإدارة الجباية
- تدعيم الخدمات عن بعد
- تطوير الخدمات الجبائية
- تدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء
- تطوير وسائل العمل والتصرف فيها

منهجية و نظام مشروع الإصلاح الجبائي

المنهجية المعتمدة للإصلاح الجبائي



تنظيم وحوكمة مشروع الإصلاح الجبائي



تشخيص النظام الجبائي الحالي
من قبل المنظمات الدولية
والإجراءات المقترحة في هذا
المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط
الضعف المسجلة

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

نقاط الضعف

تعقيد على مستوى أهم النصوص الجبائية وتشنيّتها في عدّة قوانين، أدى إلى حالات عدم مساواة واضحة، مثل بعض التخفيضات المنصوص عليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

تعدّد الأداءات الموجهة، وجود العديد من معالم الطابع الجبائي المشابهة للمعالم غير المباشرة مع نظام حماية اجتماعية هام

الطروحات النسبية بعنوان الأجور والجرايات تخدم أكثر مصلحة أصحاب المداخل المرتفعة. القيم الزائدة تنتفع في غالب الأحيان بأنظمة جبائية تفاضلية و حصص الأسهم معفاة من الضريبة وهذا ما من شأنه أن يخول لأصحاب المداخل المرتفعة (الذين يحققون هذه الأنواع من المداخل) الانتفاع بأحكام تفاضلية تمكّنهم من دفع ضريبة أقل من التي كان من المفروض أن يدفعوها لولا هذه الأحكام التفاضلية. وهذا غير متاح بالنسبة لأصحاب الأجور الضعيفة والمتوسطة .

نسبة التصريح التلقائي في انخفاض مستمر وكثير من المطالبين بالأداء يختبئون في النظام التقديري.

عدم مراجعة جدول الضريبة على الدخل منذ عشرين سنة رغم التطور الملحوظ للأسعار. تآكل الشرائح الأولى للجدول أدى إلى تجاوز الأجر الأدنى المضمون لحدود الشريحة الأولى. من جهة أخرى فإن التخفيضات بعنوان الأعباء العائلية ضعيفة جدًا.

انعكاساتها

واقع جبائي يترك مجالات واسعة للتهرب الجبائي ويمنح بعض المتدخلين الإقتصاديين ريعا اقتصاديا هاما. الاختلالات الكبيرة لا تسمح بحسن توظيف الموارد المنتجة في الاقتصاد.

الأداءات والمساهمات المختلفة تضعف الضرائب الكبرى وهي في غالب الأحيان غير متناسقة مع أهداف الجبائية في القانون العام.

جمع بين الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وبعض الأداءات الأخرى بعنوان الأجور يطرح مشاكل هامة تتعلق بالمساواة أمام الواجب الجبائي ولا يشجع التشغيل، خاصة بالنسبة لأصحاب الأجور الضعيفة والمتوسطة.

الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين فقدت مصداقيتها لدى المواطنين وأصبحت في واقع الأمر ضريبة تهمة صفا واحدا من المداخل ألا وهو صنف الأجور والجرايات .

شرائح جدول الضريبة ضيقة وغير متلائمة مع الدخل الأدنى المضمون ومع الواقع المعيشي. التخفيضات بعنوان الأعباء العائلية لا يمكنها تحقيق أهداف ذات صبغة سياسية أو اقتصادية أو ديموغرافية. شرائح جدول الضريبة ضيقة جدا وغير متلائمة مع الدخل الأدنى المضمون ومع الواقع.

مجالها

ميادين متقاطعة

الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

مجالها

انعكاساتها

نقاط الضعف

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل يتعين على الأشخاص الذين يحققون مداخيل رؤوس أموال منقولة (فوائد) التصريح بهذه المداخيل ضمن التصريح السنوي للضريبة على الدخل . غير أنه وفي التطبيق فإنّ خضوع هذه المداخيل للخصم من المورد بنسبة 20% من جهة والحفاظ على السر البنكي من جهة أخرى، يجعل عديد المطالبين بالأداء لا يصرحون بفوائد رؤوس الأموال المنقولة التي يحققونها. من جهة أخرى فإن حصص الأسهم معفاة من الضريبة حتى ولو لم تخضع هذه المبالغ للضريبة على مستوى الشركة الموزعة. كما أن بعض القيم الزائدة لا تخضع للضريبة ضمن القاعدة الجمالية للأداء، بل تخضع لنظام خاص .

تحديد قاعدة الأداء بطريقة تقديرية بالنسبة لبعض الأنشطة الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين تستوجب بعض التعديلات. وي طرح المشكل بالأساس بالنسبة لبعض مداخيل المهن غير التجارية والمهن الحرة والتي يمكن أن تخضع للضريبة على أساس قاعدة تقديرية تساوي 70% من المقاييس الجمالية المحققة.

الأداء على التكوين المهني (TFP) والمساهمة في صندوق تحسين المسكن بالنسبة للأجراء هي معالم موجهة من الناحية القانونية والميزانية فقط حيث لا تمكن المساهم الفعلي من الحصول على خدمات لها صلة مباشرة بالأجر الذي يتحصل عليه.

عدم تناسق هيكل الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة بصفة تقديرية لا يعكس الواقع الاقتصادي. وفي هذا الصدد يمكن إستغلال العديد من المعلومات والمعطيات المتوفرة لدى المصالح الإدارية ومؤسسات القطاعين العام والخاص لغرض تطوير إخضاع هذا الصنف من المداخيل للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

هذه الخصوم تؤثر بصفة سلبية على مجهود التشغيل وتساهم في تثقل العبء الجبائي وشبه الجبائي الذي يتحمله عنصر الشغل. كما أن تواجدها خارج إطار الميزانية العامة للدولة يطرح إشكالية على مستوى التصرف في الميزانية.

الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

مجالها	انعكاساتها	نقاط الضعف
النظام التقديري	ضعف مساهمة الخاضعين للنظام التقديري في المداخل الجبائية مما يستوجب مزيد ترشيد مقاييس إسناد هذا النظام وتحسين اليات المراقبة لحصر هذا النظام في مستحقه	صعوبة التحكم في قاعدة الأداء بالنسبة للخاضعين للنظام التقديري
الضريبة على الشركات	تم إقرار مجموعة كبيرة من الحوافز الجبائية وأصبحت بمرور الزمن متشعبة وذات أهداف متضاربة في بعض الحالات ويمكن أن تؤدي إلى الانشقاق بنوعين من التخفيضات في آن واحد . كما ينجر عنها نقص هام في المقاييس الجبائية. هذه الوضعية تستوجب إرساء هياكل هامة للتصرف والمراقبة وذلك سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى المطالب بالضريبة.	قاعدة الضريبة على الشركات متآكلة بسبب الطروحات والإعفاءات و التخفيضات في نسب الأداء الممنوحة لبعض الأنشطة والقطاعات المختلفة.
	نظام الضريبة على الشركات يشكو من نقائص عديدة تؤثر بصفة فعلية على العدالة الجبائية وخاصة على حسن أداء الاقتصاد التونسي	النظام الجبائي التونسي يحتوي على عدة نسب للضريبة على الشركات تطبق بحسب قطاعات النشاط.
	إرساء مجموعة من الضرائب الدنيا تضمن حدا أدنى من المقاييس الجبائية لكن بكلفة اقتصادية هامة.	سعيًا للحد من تأثير الأنظمة التفاضلية على المقاييس الجبائية أصبحت الضريبة على الشركات بثلاث مستويات

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

نقاط الضعف	انعكاساتها	مجالها
تعميم آلية الخصم من المورد على جلّ المداخل إضافة إلى وسائل الاستخلاص الأخرى على غرار الأقساط الاحتياطية الثلاثية بنسبة 30% من الضريبة المدفوعة بعنوان السنة السابقة.	تضخّم فائض الضريبة القابل للتحميل على السنوات المقبلة مثير للقلق على مستوى الميزانية. عدم التناسق يؤثر على الحياد: لا يسمح بتوزيع ناجع لموارد الدولة ويشجع الأنشطة غير الخاضعة للخصم من المورد مثل التصدير، النظام التقديري وغيرها...	الضريبة على الشركات
عجز الإدارة عن تطبيق القانون الجبائي واعتمادها كلياً على الخصم من المورد خاصة بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية والمداخل غير التجارية لضمان استقرار المقايض الجبائية.	تدني نسبة احترام الواجبات الجبائية من قبل المطالبين بالأداء	
العديد من اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي تنص على آليات لضمان الحياد الكلي أو الجزئي لحصص الأسهم المدفوعة بالخارج. غير أنه وفي حالة المستثمرين الأجانب بتونس فإنه لا يمكن تطبيق هذه القواعد كلياً لأن الدولة لا تستخلص أية ضريبة بعنوان هذه الحصص.	تحويل ضمني لموارد الميزانية لفائدة ميزانيات دول أجنبية.	
نظام أداء على القيمة المضافة بثلاثة نسب وقاعدة مقلّصة بسبب الإعفاءات المتعددة (التي تشمل خاصة مواد الاستهلاك) وبشروط خضوع لهذا الأداء معقّدة. إضافة إلى ذلك فإن النظام القانوني لهذا الأداء لا يساعد على استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة.	نظام الأداء على القيمة المضافة لا يمكن من تعبئة الموارد الممكنة بصفة ناجعة ويتسبب في العديد من النقائص على المستوى الجبائي. إضافة إلى ذلك وبالرغم من إقرار العديد من الإعفاءات والنسب المختلفة فإن نظام الأداء على القيمة المضافة لم يتمكن من تحقيق العدالة. من جهة أخرى فإن عدم استقرار التشريع الجبائي وعدم وضوحه يؤثران سلباً على استقطاب المستثمرين.	الأداء على القيمة المضافة والمعاليم غير المباشرة

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

مجالها

انعكاساتها

نقاط الضعف

الأداء على القيمة المضافة والمعاليم غير المباشرة

بسبب عدم حيادية النظام الجبائي أصبحت كلفة النمو الاقتصادي عالية. كذلك فإنه لا يكرّس العدالة الجبائية . مقاييض الجبائية غير المباشرة في النظام الداخلي في استقرار ولم تتجاوز نسبة 10% من الناتج الداخلي الخام بكثير وهو ما يؤكد غياب هامش تطوّر لهذه المقاييض.

عدم تحديد سقف عام للخضوع للأداء على القيمة المضافة لا يساعد إدارة الأداءات التنوسية على تركيز إمكانياتها على التصرف ومراقبة الأشخاص الذين يحصلون مبالغ هامة من الأداء على القيمة المضافة.

إقرار إعفاءات كثيرة في مادة الأداء على القيمة المضافة يتعارض مع أهداف تحرير التعريفات.

تونس تمتلك إمكانيات لتحصيل مقاييض هامة من الأداء على القيمة المضافة ولكن هذه الامكانيات غير مستغلة تماما.

التعقييدات الاجرائية لاسترجاع فائض الأداء على القيمة المضافة تمثل عائقا هاما أمام القدرة التنافسية للمؤسسات.

التشريع المتعلق بالأداءات غير المباشرة في النظام الداخلي معقد وغير متطابق مع المعايير الدولية ولا يمكن من تحقيق سوى مستوى متوسط من المقاييض .

هناك العديد من الحدود المعتمدة بحسب قطاعات النشاط والشكل القانوني للمؤسسة. وتونس تعتبر حالة شاذة بالنسبة للمعايير الدولية في هذا الصدد.

المنتجات المعفاة (ما عدى بعض الاستثناءات) لا تدخل في نطاق آلية تحصيل وطرح الأداء على القيمة المضافة المدفوع مسبقا. وبالتالي فهي تتحمل عبئا جبائيا نهائيا في حين أن المواد المنافسة تنتفع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة.

الأداء على القيمة المضافة بتونس غير ناجع بالمقارنة مع معدل إيرادات هذا الأداء ببلدان الشرق الأوسط.

نظام استرجاع فائض الأداء الوارد بمجلة الأداء على القيمة المضافة معقد ويؤجل الاسترجاع في حين أن هذا الفائض يمثل دينا متخلّدا بذمة الدولة يتعين عليها إرجاعه للمطالب بالأداء الذي قام بتحصيله.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

نقاط الضعف	انعكاساتها	مجالها
السلبيات المسجلة على مستوى نظام استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة أدت إلى إقرار نظام توقيفي للأداء على القيمة المضافة يشمل المؤسسات المصدرة كليا والأشخاص غير الخاضعين للأداء على القيمة المضافة والمصدّرين الظرفيين.	هذا النظام يفتح مجالات للتهرب وبالتالي خسارة جزء هام من المقاييس	مجالها
مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية مطالبة بالقيام بخصم 50% من مبلغ الأداء على القيمة المضافة المفوتر.	بتضخيم فائض الأداء على القيمة المضافة الراجع للمؤسسات الخاصة فإن الخصم من المورد يؤدي إلى تفاقم الاختلالات على حساب المؤسسات الخاصة التي تسجل فائض أداء.	
البيوعات المنجزة من قبل الخاضعين للأداء لفائدة الأشخاص غير الخاضعين تخضع للأداء بإضافة 25% من مبلغ الأداء. ويكتسي هذا الأداء صبغة مقاييس نهائية.	هذه الإضافة توفر مقاييس جبائية ضعيفة باعتبار أنها لا تطبق على البيوعات لفائدة الأشخاص الخاضعين للأداء على القيمة المضافة. من جهة أخرى فإن ميدان تطبيق الأداء ضيق بسبب إعفاء المواد الغذائية والأدوية والمواد الصيدلانية والسلع التي تخضع للمصادقة الإدارية وكذلك جميع البيوعات المنجزة لفائدة الدولة وفروعها.	
التشريع المتعلق بالأداء على القيمة المضافة معقد لدرجة أنه يصعب تقييم آثاره وهو يضيف لكلفة الإنتاج أعباء إضافية لا يمكن تحديدها في بعض الحالات.	يشكل هذا التعقيد حاجزا أمام إيصال المعلومات حول الأداء سواء بالنسبة للمواطن أو بالنسبة للإدارة.	
بعض معايير الاستهلاك في تونس تكتسي الصبغة الحمائية	هذه الممارسات تتعارض مع طبيعة هذه المعايير التي من المفترض أن تكون وسيلة استخلاص محايدة من الناحية الاقتصادية.	
		الأداء على القيمة المضافة والمعايير غير المباشرة
		المعايير المشابهة لمعايير الاستهلاك والأداءات غير المباشرة

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

مجالها

انعكاساتها

نقاط الضعف

تتكوّن الأداءات غير المباشرة في النظام الداخلي من معاليم الإستهلاك التي تموّل ميزانية الدولة والعديد من الأداءات الأخرى الموجهة لبعض الحسابات الخاصة للخرينة. من جهة أخرى فإنّ جزءا هاما من معاليم التسجيل و معاليم الطابع الجبائي(المعلوم على بطاقات شحن الهاتف المحمول) لها خصوصيات الأداءات غير المباشرة.

قائمة المواد الخاضعة لمعلوم الإستهلاك ناتجة عن السعي لتوفير موارد في شكل تسبقات.

حاليا هناك ضرائب تستخلص لفائدة 27 حساب خاص للخرينة. تتدخل التصرف في موارد هذه الحسابات لا تساعد على تطوير موارد الميزانية و ترشيد النفقات العمومية.

تستوجب معاليم التسجيل والطابع الجبائي على الأفراد وعلى المؤسسات عند القيام ببعض الاجراءات الادارية أو المعاملات التجارية أو معاملات تخص الأملاك.

هذان الصنفان من الأداءات يتّسمان بعدّة تعقيدات ولهما في بعض الحالات أهداف متضاربة (تحسين موارد الدولة، تشجيع الاستثمار، حماية المحيط...)

التشريع المتعلق بمعاليم الإستهلاك معقّد. وبعض أصناف هذه المعاليم ذات مردود ضعيف.

هذا النوع من التدخل هو أحد الأسباب الرئيسية لفقدان النجاعة.

هذه المعاليم تزيد من تعقيد الأداءات غير المباشرة في النظام الداخلي. أمّا بالنسبة لمعاليم التسجيل فإنّ الإجراءات المعقدة إضافة إلى الكلفة المرتفعة أصبحت تشكّل عائقا أمام النشاط الاقتصادي وتشجع على التعامل بطرق غير قانونية.

المعاليم المشابهة لمعاليم الإستهلاك والأداءات غير المباشرة

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

مجالها	انعكاساتها	نقاط الضعف
المعالييم المشابهة لمعالييم الاستهلاك والأداءات غير المباشرة	عدم ضمان الحياد الاقتصادي للضريبة وذلك بسبب إقبال تكلفة الانتاج عن طريق الأداءات	تراكم الأداءات المتبقية لفائدة الصناديق الخاصة بالخزينة في جميع مراحل سلسلة الانتاج إضافة إلى التعقيدات التي تشوب النظام الجبائي من ضمن أسباب ارتفاع الكلفة سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمؤسسات.
	تشعب التشريع الجبائي الجاري به العمل يشكل عائقا أمام تطوير الادارة الجبائية.	اجراءات استثنائية بقطع النظر عن القانون العام و دفعات في شكل تسبيقات بعنوان بعض الضرائب نتج عنها فائض أداء مزمّن وواجبات تصريحية غير متلائمة مع إمكانيات المؤسسات الصغرى و تزيد في تعقيد طرق التصرف في الضرائب سواء بالنسبة للإدارة أو للمواطن.
تطوير إدارة الأداءات	انقسام الادارات الجبائية يشكل عائقا أمام تقييم الوضعية الجمالية للمطالب بالضريبة ويصعب مسألة التعهّد بجميع المهام خاصة بالنسبة للخدمات المسداة للمطالب بالضريبة، متابعة الواجبات التصريحية، المراقبة والاستخلاص.	تشتت المصالح الادارية والمهام على مستوى إدارات الجبائية.
	عدم الأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية للمخاطر عند تنظيم المصالح وتوزيع الامكانيات المتاحة.	تنظيم المصالح وتوزيع الموارد البشرية والمادية المخصّصة لها ووسائل عملها على مستوى الادارة الجبائية لا تأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية المخاطر الناجمة عن مختلف أصناف المطالبين بالأداء. المراقبة الجبائية تتركز أساسا على عمليات المراجعة الآلية لوضعيات الأشخاص الذين طالبوا باسترجاع فائض الأداء المزمّن.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

نقاط الضعف

جمود قواعد التصرف في الموارد البشرية والميزانية وغياب استراتيجية شاملة لا يساعد على تنفيذ برنامج لتطوير الإدارة.

تصرف غير رشيد في الملفات يعتمد بالأساس على التفريق بين مهام التصرف والمراقبة والاستخلاص. من جهة أخرى فإن مفهوم التصرف عن قرب لا يساعد على التعرف على الأشخاص المطالبين بالأداء ومتابعتهم. الوسائل الحالية للمراقبة الجبائية لا تمكن من تغطية كافية للمؤسسات المتوسطة.

الصعوبات التي تعرف عمليات الاستخلاص يمكن حصرها فيما يلي: المبالغ المثقلة على إثر عمليات مراقبة جبائية تكون في غالب الأحيان غير حقيقية ولا يمكن استخلاصها بسهولة. إنقطاع المطالب بالأداء عن النشاط أو تغيير مكانه دون إعلام الإدارة. تضارب الأهداف المرسومة للإدارتين المعنيتين بالاستخلاص (إدارة قاعدة الضريبة والاستخلاص بالنسبة للإدارة العامة للأداءات وإدارة الاستخلاص بالنسبة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص). صعوبة التنسيق بين الإدارتين رغم الجهود الهامة التي يبذلها الأعوان نظرا لاختلاف تنظيميهما الإداريين.

انعكاساتها

الأهداف المنتظرة من تعصير الإدارة الجبائية والمراحل المقررة للقيام بذلك غير محدّدة بوضوح .

تقصير على مستوى الاهتمام بالمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي وخاصة المؤسسات المتوسطة

عمليات المراقبة المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة لا تتم بصور ناجعة.

نسبة الاستخلاص بالنسبة للمبالغ المثقلة لا تتجاوز 12% وهي نسبة لا تسمح بتحقيق الأهداف المرسومة وليس لها مفعول زجري.

مجالها

تطوير إدارة الجبائية

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

نقاط الضعف

مهام بعض الوحدات التابعة للإدارة العامة للأداءات غير دقيقة، ممارستها لبعض المهام الميدانية ، تعدد الوظائف المتعلقة بالتأطير وعدم التقيد بالوظائف المنصوص عليها بالهيكل الوظيفي للإدارة.

أكثر من نصف المؤسسات المسجلة لدى الإدارة (نظام تقديري ونظام حقيقي) لا تقوم بواجباتها الجبائية.

مركز المعلومات الجبائية عن بعد (CIFD) يحتاج إلى مزيد من التأطير. الأعوان التابعون للمركز ليست لهم أية علاقة وظيفية مع الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي أو مع الهياكل الأخرى التابعة للإدارة العامة للأداءات. وبالتالي فإنهم لا يحصلون على أية وثائق تهم التحويلات المدخلة على القوانين والإجراءات الجبائية. وهم يحاولون تحيين المعلومات الموجودة لديهم بوسائلهم الخاصة.

أغلب المصالح المركزية للإدارة الجبائية لا يتم إعلامها بمعايير البرمجة في المراقبة الجبائية المعمقة، ولا بالأهداف المرسومة ولا بالتقييمات المحددة من طرف وحدة التنسيق والبرمجة بالإدارة العامة للأداءات .

انعكاساتها

تنسيق غير كاف بين مختلف مصالح الإدارة العامة للأداءات وهو ما إنجر عنه نقص في نجاعة المعلومات المتوفرة للإدارة ونقص في الخدمات المقدمة للمطالب بالأداء وعدم متابعة نسق إيداع التصاريح والاستخلاص.

تشنت مجهود المصالح الجبائية نتيجة انقطاع عدد كبير من المسجلين عن النشاط

عدم معرفة المطالبين بالأداء بالخدمات المقدمة من قبل مركز المعلومات الجبائية عن بعد (CIFD) إهدار موارد الدولة. مدّ المطالبين بالأداء بمعلومات غير محيئة.

نقص في النجاعة بالنسبة لعمليات البرمجة في المراقبة الجبائية المعمقة وتحليل نتائج عمليات المراقبة.

مجالها

تطوير إدارة الجبائية

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

نقاط الضعف	انعكاساتها	مجالها
تقييم نتائج العمليات الجبائية يتم على أساس معايير كمية	متابعة غير جيدة للعمليات الجبائية، تقييم خاطئ لمجهودات ونتائج المطالبين بالأداء.	
دور الهياكل الموجودة في إطار المصالح المركزية بالادارة العامة للأداءات التي تم بعثها لتطوير الخدمات المقدمة للمطالبين بالأداء لم يتم تحديدها وغالبيتها لا تضم أعوانا، مثل إدارة الاعلام والإحاطة الجبائية التي لا تضم في الوقت الحاضر سوى عون واحد (كاهية مدير) وهو يعمل كذلك في مصلحة أخرى بالإدارة العامة للأداءات بدوام جزئي.	تدهور نوعية الخدمات المقدمة للمطالبين بالأداء.	دعم الشفافية، وقواعد المنافسة النزاهة، التصدي للتهرب الضريبي ودعم ضمانات المطالبين بالأداء
برامج العمل في مادة التكوين والخدمات محدود الفعالية	محدودية نجاعة وتشتت مجهودات أعوان الادارة الجبائية.	

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

تشخيص النظام الجبائي الحالي ونقاط الضعف المسجلة

مجالها	انعكاساتها	نقاط الضعف
الجبائية المحلية	التشريع المتعلق بالموارد العمومية المحلية لا يمكن من توفير موارد كافية لتحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية	التشريع المتعلق بالموارد العمومية المحلية غير متناسق مع الدور المفترض لهذه الجماعات المحلية في مجال التنمية.
	غياب التنسيق أدى إلى توظيف أكثر من ضريبة على نفس الأساس: من ذلك مثلا توظيف معاليم مختلفة على أساس رقم معاملات المؤسسات الفندقية.	موارد الجبائية المحلية تمّ تحديدها دون الأخذ بعين الاعتبار لوجوب أن تكون متناسقة مع النظام الجبائي الكلي (جبائية مركزية وجبائية محلية)
	في بعض البلديات يكون مردود بعض المعاليم مثل المعلوم على الأراضي المبنية المستخلصة لدى المطالبين بالأداء ذوي المداخل الضعيفة أكبر من مردود المعاليم المستخلصة لدى المطالبين بالأداء ذوي المداخل المرتفعة باعتبار أن هؤلاء مطلعين أكثر على صعوبة استخلاص الأداءات البلدية.	النظام الجبائي الحالي وشروط تطبيقه أفرزت حالات عدم مساواة بين مختلف أصناف المطالبين بالأداء.
	الجماعات ذات الامكانيات الضعيفة لا يمكنها تحقيق الاستقلال المالي.	التشريع الحالي لا ينص على آليات تضمن حدًا أدنى من الموارد المحلية لكل جماعة ذات موارد ضعيفة.

الأهداف والإجراءات المقترحة

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تخصيص الإدارة

الشفافية

الأداءات غير المباشرة

الضرائب المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

على المدى القصير يجب تكثيف عمليات المراقبة الجبائية خاصة بالنسبة للخاضعين للضريبة في النظام التقديري مع حسن استغلال المعلومات الاستقصائية المتوفرة.
على المدى القصير والمتوسط يجب توسيع القاعدة النظرية

إصلاح الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين يجب أن يشمل هيكله بما في ذلك النظام التقديري وكذلك طرق إدارته.
حذف بعض الأنظمة التفاضلية والتقليص من التفاوت بين النسب المنطبقة على الأجراء وعلى غير الأجراء.

إرساء نظام أداء على القيمة المضافة بنسبتين على أقصى تقدير وبقاعدة عريضة وبنظام إسترجاع فائض الأداء ناجح.

تبسيط نظام الأداء على القيمة المضافة
إرساء إعفاءات تكون أقل كلفة بالنسبة لموارد الدولة من النظام الحالي.

الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين : مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتوسيع قاعدة الأداء، حذف بعض التخفيضات والطروحات والأنظمة التفاضلية الخاصة بالضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والعقارات.

إرساء هيكل أكثر عادلة على مستوى الضريبة على الدخل يكون أكثر عدالة وتحسين الوضعية الجبائية لذوي المداخل الضعيفة، دون أن يؤثر ذلك على الموارد بصفة فعلية.

تبسيط الإجراءات العملية المتعلقة بالضرائب والأداءات سواء بالنسبة للإدارات العمومية أو بالنسبة للمطالبيين بالأداء

تطوير عمليات المراقبة الجبائية وحسن استعمال المعلومات المتوفرة وتبسيط الإجراءات الإدارية (استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة....)

ترشيد معايير الاستهلاك تجميعها في نص قانوني واحد.

تبسيط الجبائية المحلية

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تخصيص الامارة

الشفافية

الأدوات غير المباشرة

الضريبة المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

العمل على إصدار مجلة تضم جميع النصوص الجبائية أي مجلة موحدة للأدوات.

أية عملية إصلاح للجبائية المحلية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجبائية المركزية.
تشخيص واضح للاحتياجات المالية للجماعات المحلية و العمل على إرساء آلية تمكّن من تحقيق موارد لفائدة الجماعات ذات الامكانيات المحلية الضعيفة.

توسيع قاعدة الضريبة على الشركات وتخفيض النسب بالنسبة لمختلف القطاعات، باستثناء تلك التي تعتبر "ذات مردود اقتصادي" والتي يمكن أن تتحمل ضغطا جبائيا مرتفعا.
حذف جميع التخفيضات بعنوان إعادة الاستثمار.
إنهاء العمل بالطرح بعنوان المدخرات بعنوان القيم الناقصة الكامنة (latente) بالنسبة للشركات المدرجة بالبورصة حذف الاجراء المماثل المنطبق على المؤسسات غير المدرجة.

إخضاع حصص الأسهم للضريبة مع ضمان حياديتها بالنسبة للمبالغ الموزعة لفائدة المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات.

تبسيط التشريع وقواعد التصرف الجبائي لإرجاع الصيغة الأساسية للضريبة على الشركات ألا وهي ضريبة موظفة على الأرباح.

إيجاد صيغة مشتركة بين الجبائية المحلية والجبائية المركزية
ضمان الاستقلال المالي للجماعات المحلية

تدعيم العدالة النظام الجبائي وذلك بمعاملة جميع المستثمرين على قدم المساواة مع إقرار نسب تنافسية على المستوى الإقليمي والدولي.

إخضاع حصص الأسهم للضريبة يمكن أن يكون له أثر إيجابي على موارد الدولة وذلك بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيدعم العدالة بين مصادر الدخل.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تخصيص الامارة

الشفافية

الاداءات غير

المباشرة



الاجراءات المقترحة

إقرار ضريبة بنسبة 10% لجميع القطاعات المعفاة كليا بما في ذلك التصدير.
إخضاع المؤسسات المناولة في قطاع التصدير للضريبة حسب نظام القانون العام.

العمل على الحدّ تدريجيا من اللجوء للخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات بالنسبة للشراءات والعقود والتسبيقات بعنوان التوريد وذلك سعيا لحذفها تماما.

مراجعة مختلف الضرائب الدنيا في مادتي الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بهدف توحيدها.

تكثيف عمليات المراقبة الجبائية بالنسبة للخاصين للضريبة في النظام التقديري.

استعمال المعلومات المتوفرة لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي لتحديد قاعدة الضريبة بالنسبة للمهن غير التجارية.

الأهداف

حياد الضريبة على الشركات .
تبسيط النظام الجبائي المتعلق بالتصدير.

حياد الضريبة على الشركات تجاه الأنشطة المعفاة (التصدير، النظام التقديري، إلخ...) والأنشطة الخاضعة للخصم من المورد.

تبسيط نظام الضريبة الدنيا .

التصدي للتهرب الجبائي خاصة بالنسبة للأشخاص الخاضعين للنظام التقديري

نظام جبائي أكثر شفافية بالنسبة للمهن غير التجارية

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تصنيف الإدارة

الشفافية

الأدوات غير المباشرة

الضريبة المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

استعمال أقصى ما يمكن من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من البنوك طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

دعم الشفافية والعمل أكثر للتصدي للتهرب الجبائي.

مراجعة نظام توظيف الأداء على أساس قاعدة تقديرية بالنسبة للأرباح الصناعية والتجارية و المهن غير التجارية.

دعم العدالة والشفافية بين المواطنين الخاضعين للأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين.
التصدي للتهرب الجبائي في النظام التقديري.

حذف الأنظمة التفاضلية الممنوحة للاستثمارات في البورصة والامتيازات الخصوصية.

العمل على تحقيق المساواة بين أصحاب المداخل الضعيفة والمتوسطة وأصحاب المداخل المرتفعة وذلك لتشجيع التشغيل.

حذف الطرح النسبي بعنوان الأعباء المهنية بعنوان الأجور والجرايات وتحويلها إلى فائض أداء (غير قابل للاسترجاع).

العمل على الحد من تأثير التضخم المالي ومراجعة جدول الضريبة على الدخل لجعله أكثر عدالة.

مراجعة جدول الضريبة وذلك بالترافع في قيمة الشريحة المعفاة

التخفيف من العبء الجبائي المتعلق بالمساهمات بعنوان الأداء على التكوين المهني و صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء مع العمل على دفع التشغيل وتبسيط التصرف في الميزانية.

حذف المساهمات بعنوان صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والأداء على التكوين المهني ودمجها في الضريبة على الدخل

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تخصيص الإدارة

الشفافية

الأدوات غير المباشرة

الضريبة المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

تفعيل النظام الحقيقي المبسط ليكون نظام إنتقالي من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي مع خصه بواجبات محاسبة مبسطة من شأنها أن تمكن من التحكم في قاعدة الأداء

إضفاء الطابع الرسمي على المعاملات الجبائية بالنسبة لكل المؤسسات مهما كان شكلها القانوني.

ضبط حد واحد للخضوع للأداء على القيمة المضافة يعتمد على رقم الأعمال الجملي للمؤسسة مهما كان شكلها القانوني. تطبيق نفس هذا الحد بالنسبة للضريبة على الدخل فيما يتعلق بالنظام الحقيقي.

ترشيد تدخلات الإدارة للرفع من مردوديتها وتوجيهها لتسوية وضعية الأشخاص الذين يحققون مداخيل هامة

حذف الزيادة بـ 25% في قاعدة الأداء على القيمة المضافة.

نجاعة نظام الأداء على القيمة المضافة تدعيم العدالة بين مختلف الأشخاص الخاضعين وغير الخاضعين للأداء على القيمة المضافة.

تحويل التشريع المتعلق بمعالم الاستهلاك ودمج معالم الاستهلاك المتعلقة بالخدمات- مثال معالم الطابع الجبائي على بطاقات شحن الهاتف.

تبسيط قواعد استخلاص المعالم المشابهة لمعالم الاستهلاك.

تقييم جدوى معالم التسجيل وخاصة المعالم المنطبقة على الأنشطة الاقتصادية.

تدعيم المساواة بين المطالبين بالأداء. تذليل الصعوبات التي تعترض النشاط الاقتصادي.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تخصيص الإدارة

الشفافية

الأدوات غير
المباشرة

الضريبة
المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

تطبيق نفس معاليم الاستهلاك بالنسبة للواردات والمنتجات المحلية

إعادة الصبغة الأساسية لمعاليم الاستهلاك باعتبارها أداة
لتحصيل مقايض محايدة من الناحية الاقتصادية.

العمل على التقليل تدريجيا من ميدان تطبيق الخصم من المورد
بعنوان الأداء على القيمة المضافة إلى أن يتم إلغاؤه نهائيا.

تدعيم العدالة بين المؤسسات الخاضعة للأداء على القيمة
المضافة

التخلي عن الجبائية غير المباشرة الموجهة

ضمان الحياد الاقتصادي بالنسبة للمعاليم المشابهة لمعاليم
الاستهلاك.
تدعيم النجاعة وتطوير الموارد وترشيد النفقات العمومية.

تنقيح التشريع المتعلق بمعاليم الاستهلاك وذلك بهدف التقليل من
عدد معاليم الاستهلاك: كحول ومشروبات غير كحولية و تبغ و مواد
بترولية وخدمات الاتصالات والسيارات.

تبسيط وتطوير التشريع المتعلق بمعاليم الاستهلاك.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تصنيف الإدارة

الشفافية

الأدوات غير المباشرة

الضريبة المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

تعميم واجب استعمال الوسائل الإلكترونية ومواصلة تجريد الوثائق المصاحبة للتصاريح والإضارة الجبائية وتصريح المؤجر مع تعميم التصريح الإلكتروني لهذه الوثائق .

تبسيط التشريع الجبائي والعمل على تعصير إدارة الجبائية. العمل على تنمية الحس الجبائي لدى المواطن وتشجيعه على القيام تلقائيا بواجبه الجبائي وذلك بتبسيط الواجبات الجبائية.

التخفيف من آليتي الخصم من المورد والتسبقات والعمل على حذفها مرحليا بالنسبة لحالات الفائض المزم.

تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتصرف في الأداءات. العمل على تحسين الانخراط التلقائي للمواطنين في القيام بواجباتهم الضريبية.

حذف الاجراء المتعلق بالزامية القيام بمراجعة جبائية معمقة بالنسبة للمؤسسات التي تتقدم بطلب لاسترجاع فائض الأداء. كما يتعين تطبيق نفس الاجراء على المؤسسات المتوسطة مرحليا وبعد إرساء مصلحة ضرائب المؤسسات المتوسطة (SIME)

تركيز مجهود المراقبة الجبائية على الأنشطة الأكثر إنتاجية.

سحب الحد المتعلق بالخضوع للأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجار (100000) على كامل الأنشطة والمؤسسات مهما كان شكلها القانوني.

تبسيط النظام الجبائي المطبق على المؤسسات الصغرى. تسهيل احترام واجب التصريح بالأداء. تطوير التصرف في النظام الحقيقي. تعصير آليات التصرف في الأداء على القيمة المضافة.

تفعيل النظام المبسط المنصوص عليه بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ليصبح مطابقا لهذا الحد.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تصنيف الإدارة

الشفافية

الأداءات غير

المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

توحيد إدارات الاستخلاص والتصرف والمراقبة الجبائية في النظام الداخلي في إدارة واحدة. ويجب أن تتم عملية إعادة الهيكلة هذه بالتنسيق التام بين الإدارتين المعنيتين وتحت إشراف وزير المالية. على المدى القصير يجب بعث مصلحة للاستخلاص يشغل بصفة دائمة في إدارة المؤسسات الكبرى. وتكون هذه المصلحة تحت مسؤولية إدارة المؤسسات الكبرى.

على المدى القصير، دمج إدارة المؤسسات الكبرى ضمن الإدارة العامة للأداءات مع تدعيمها وإعادة هيكلة جميع المصالح الجبائية. على المدى المتوسط، بعث مصلحة لضرائب المؤسسات المتوسطة (SIME) على المدى البعيد، توحيد الإدارات المختصة بالأصناف الأخرى من المطالبين بالأداء.

تعصير مصالح الاستخلاص والرفع من نجاعتها. ضمان مصداقية عمليات المراقبة الجبائية وإعطائها طابعا ردعيا. العمل على مزيد التعرف ودراسة خصائص وتفاعلات مختلف فئات المطالبين بالأداء. رصد الموارد اللازمة للقيام بعمليات المراقبة الجبائية.

خلق هيكل يأخذ بعين الاعتبار حجم المطالبين بالأداء وتفاعلاتهم وإمكانيتهم من شأنه أن يساعد الإدارة على تحسين عملها و نجاعتها وذلك بترشيد استعمال مواردها

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تخصيص الإدارة

الشفافية

الأدوات غير المباشرة

الضريبة المباشرة



الإجراءات المقترحة

إعادة هيكلة المصالح الخارجية التابعة للإدارة العامة للأداءات على أساس تبويب المطالبين بالأداء.

توسيع مجال المراقبة الجبائية وذلك باعتماد آلية المراقبة الطرفية على عين المكان.

تحسين معايير الاختيار بالنسبة للإدراج في المراجعة المعمقة وذلك باعتماد معايير وأهداف محدّدة بحسب مختلف أنواع وأصناف المؤسسات.

تفعيل إدارة الاستقصاءات وضبط برنامج عملها وذلك قصد (1) سحب حق الاطلاع المخوّل للإدارة (2) إبرام اتفاقات مع هيئات أخرى لتبادل المعلومات و(3) تطوير طرق وأدوات الاستقصاءات الداخلية مع حسن استغلالها.

الأهداف

تدعيم الإدارات المكلفة بالمؤسسات المتوسطة.

بدء إجراءات الاستخلاص تجاه المطالبين بالأداء من ذوي الوضعيات غير المستقرة.

تقييم أداء الإدارة بحسب نوعية العمليات التي تقوم بها ومدى تأثيرها على تصرفات المطالبين بالأداء.

تدعيم المراقبة والثقافة الجبائية في المؤسسات.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تصوير الإدارة

الشفافية

الآليات غير

المباشرة

الإجراءات المقترحة

الأهداف

وضع استراتيجية شاملة لتعصير الإدارة.

بعث وحدة في إطار الإدارة العامة للأداءات تهتم بتطوير إدارة الجبائية. (تنظيم، أدوات وطرق العمل).

إيجاد حلول تمكن من تطويع الاطار المؤسسي للإدارة العامة للأداءات ليتسنى لها تنفيذ برامج الإصلاح (منح الإدارة العامة للأداءات الامكانية لإعادة هيكلة مصالحها و انتداب أعوان والتصرف في مواردها وذلك بحسب مراحل التطوير).

تنسيق التنظيم الداخلي للإدارات الجبائية وضبط أهدافها وإعطاء الأولوية للمبادرات التي تهدف إلى تطوير هذه الإدارات

الوحدة المكلفة بالبرمجة والتنسيق والمصالحة الإدارية التابعة للإدارة العامة للأداءات يجب أن تكلف كذلك بتأطير المصالح الخارجية. ويجب أن تشمل مهامها كذلك ضبط معايير الجودة بالنسبة لمختلف المصالح (خاصة الاعلام والخدمات المسداة للمطالبيين بالضريبة، والتصرف في الملفات ومتابعة نسق إيداع التصاريح والمراقبة الجبائية التي تعتمد على الاستخلاص) مع متابعة هذه المؤشرات. التفكير في إقرار تظلم إداري قبل المرور إلى مرحلة النزاع أمام المحاكم.

إرساء آليات تعاون وتنسيق بين مختلف المصالح المركزية بالإدارة العامة للأداءات.

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تصنيف الإدارة

الشفافية

الأدوات غير المباشرة

الضرائب المباشرة



الإجراءات المقترحة

تعميم آلية المساعدة على أخذ القرار التي تم تطويرها من قبل الوحدة المكلفة بالأنظمة الاعلامية على كافة المصالح المركزية، وتعميم تطوير لوحات المراقبة لاستعمالها في البرمجة وتحليل نتائج المراقبة الجبائية.

إدراج مصلحة المعلومات والخدمات المسداة للمطالبيين بالأداء في إطار البرنامج السنوي لوحدة البرمجة والتنسيق والمصالحة مع تحديد مهام هذه المصلحة ومؤشرات النجاح.

إعداد برامج عمل في مادة التكوين والخدمات تتناسب مع خصائص مختلف أصناف المطالبيين بالأداء وذلك على أساس الاحتياجات والكلفة والنتيجة المرجوة. الإجراءات التي ستقوم بها الإدارة العامة للأدوات يجب أن تتم على مراحل متتالية تبدأ بإدارة المؤسسات الكبرى وتتواصل مع المراكز الجهوية وذلك لمساندة بعث مصالح أدوات المؤسسات المتوسطة (SIME) وعلى المدى البعيد تشمل هذه الإجراءات مكاتب المراقبة الجبائية.

الأهداف

تعميم تطوير لوحات المراقبة (tableaux de bord)

ضبط السياسة فيما يتعلق بالمعلومات والخدمات وضبط البرامج المطلوب من المصالح الخارجية تنفيذها وضبط وسائل العمل وتقييم مدى نجاعتها بحسب مؤشرات مضبوطة مسبقاً.

العمل على تحسين الخدمات المقدمة للمطالبيين بالأداء

تشخيص النظام الجبائي الحالي من قبل المنظمات الدولية والإجراءات المقترحة في هذا المجال

الأهداف والإجراءات المقترحة

المجال

الجبائية المحلية

النظام التقديري

تخصيص الامارة

الشفافية

الاداءات غير المباشرة

الضريبة المباشرة



الاجراءات المقترحة

وضع مركز المعلومات الجبائية عن بعد تحت إشراف إدارة المعلومات وذلك ليتسنى له الحصول على المعلومات التي يفترض أن يقدمها للمطالبيين بالأداء

مواصلة تحيين جذاذة المؤسسات وحصر المؤسسات غير النشطة

التفكير في إقرار مرحلة تظلم إداري أولي قبل اللجوء إلى المحاكم.

الأهداف

توضيح مهام مركز المعلومات الجبائية عن بعد وتطوير مردوبيته.

حثّ المصالح الجبائية لتركيز تدخلاتها على المطالبيين بالأداء الناشطين.

اقتصار اللجوء إلى المرحلة القضائية على الملفات الأكثر تعقيدا.

خلاصة أعمال اللجان و الاستشارات و عرض المقترحات المقدمة

الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
المحور الأول :مراجعة قاعدة الضريبة 1.على مستوى المؤسسة			
1	ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي فيما يتعلق بضبط النتيجة الجبائية	- مراجعة قائمة الأصول التي تقبل استهلاكاتها للطرح (الأصول اللامادية على غرار الأصول التجارية وكذلك الأصول التي لها خصوصية مقارنة بقطاع النشاط...) - توسيع مجال طرح المدخرات ليشمل: ✓ المدخرات بعنوان تقلص قيمة الأسهم والمنابات الاجتماعية في رأس مال الشركات الخاضعة لتدقيق مراقب حسابات، ✓ المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء المحتملة في حدود وحسب شروط معينة (مخاطر الصرف والنفقات بعنوان الإصلاحات الكبرى...). - الترفيف في نسبة طرح المدخرات على مراحل (75% ثم 100%) - طرح الخسائر بصفة غير محدودة في الزمن استثناسا بما هو معمول به في التشريع المقارن - تقنين الشروط العامة لطرح الأعباء المعمول بها حاليا - توسيع مجال طرح أعباء الإستغلال ومراجعة الشروط الخاصة لطرحها (الجوائز الممنوحة للحرفاء والهدايا ومصاريف الضيافة...) - طرح مكافآت الحضور في حدود نسبة من رقم المعاملات عوضا عن اعتبارها استرجاع مصاريف أو ضبط طرحها في حدود المكافآت التي تدفعها المؤسسات العمومية - التخلي عن شرط الخضوع قانونا لتدقيق مراقب الحسابات للانتفاع بطرح الديون المتخلى عنها لفائدة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية في إطار القانون المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية	غ م غ م غ م غ م غ م غ م غ م غ م غ م

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
2	ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريعات والتراتبية الجاري بها العمل	- ملاءمة نسبة فوائض الحسابات الجارية للشركاء مع نسبة الفائدة المعمول بها بالسوق المالية وسحب هذه النسبة على عمليات الاقتراض التي تتم بين مختلف المؤسسات - إعفاء فوائض الحسابات الجارية للشركاء المدفوعة إليهم من قبل مؤسسات تمرّ بصعوبات اقتصادية في إطار القانون المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية - إعفاء القيمة الزائدة المتأتية من عمليات التقيوت في عناصر الأصول، من غير العقارات والأصول التجارية، التي تتم بعد مدة معينة من التملك من الضريبة شريطة استعمال ثمن التقيوت في إنجاز عمليات إعادة استثمار على أن يتم منح الامتياز طبقاً لشروط.	غ م غ م
2. على مستوى الأفراد			
3	ملاءمة الطروحات التي ينتفع بها الأشخاص الطبيعيون مع تكاليف المعيشة وتطور الأسعار	- الترفيه في الطروحات بعنوان الحالة والأعباء العائلية، مع مراجعتها بصفة دورية، وذلك كما يلي : الفرضية الأولى ✓ - رئيس العائلة : من 150 د إلى 250 د - الأطفال في الكفالة: 100 د بالنسبة للأربع أبناء الأوائل - والدين في الكفالة: من 150 د إلى 250 د مع مزيد إحكام شروط الطرح. الفرضية الثانية ✓ - رئيس العائلة : من 150 د إلى 300 د - الأطفال في الكفالة: 100 د عن كل طفل مع عدم حصر الطرح في الأربع الأوائل - والدين في الكفالة: من 150 د إلى 300 د مع مزيد إحكام شروط الطرح. مع الإبقاء في كلتا الحالتين على الطرح الحالي بعنوان الأبناء المزاولين بالتعليم العالي والأبناء المعاقين	نقص ب 20.1 م د نقص ب 27 م د
4	ملاءمة طرح المصاريف المهنية بالنسبة إلى الأجراء مع مساهمتهم في الموارد الجبائية	- الترفيه في الطرح بعنوان المصاريف المهنية المحدد بـ 10 % حسب إحدى الفرضيات التالية: الفرضية الأولى ✓ - اعتماد نسبة 12% لكل شرائح الدخل.	نقص ب 73.3 م د

خلاصة أعمال اللجان وعرض المقترحات المقدمة

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
4	ملاءمة طرح المصاريف المهنية بالنسبة إلى الأجراء مع مساهمتهم في الموارد الجبائية	✓ <u>الفرضية الثانية</u> - اعتماد نسبة طرح تنازلية حسب شرائح دخل تصاعدية بحيث تكون نسبة الطرح أهم كلما كان الدخل أضعف	■ دون تحديد سقف للطرح ■ نقص بـ 66 م د مع تحديد سقف للطرح بـ 4000 دينار نقص بـ 56.7 م د
5	الخاضعة تحسين مردودية أرباح المهن غير التجارية للضريبة على أساس القاعدة التقديرية	■ تخفيض الطرح التقديري من 30% إلى 20% (تم في إطار ق م 2014) ■ ضبط مدة 5 سنوات للانتفاع بنظام القاعدة التقديرية مع منح مدة إضافية بثلاث سنوات للانتفاع به في صورة تقديم مؤيدات تثبت محدودية المداخل وعدم إمكانية مسك محاسبية ■ استثناء بعض المهن على غرار المحامين والخبراء المحاسبين والمحاسبين والأطباء ووسطاء التأمين ومستغلي المؤسسات التعليمية الخاصة من الانتفاع بالخضوع للضريبة حسب القاعدة التقديرية ■ تحسين عناصر الإستقصاءات لهذا الصنف من المداخل (مد مصالح الجباية بمعلومات وبيانات معينة ,رفع السر البنكي...) (تم في إطار ق م وق م ت 2014)	مردود إيجابي بـ 6.7 م د غ م غ م غ م
6	تحسين مردودية أرباح المداخل العقارية	■ التخفيض في نسبة الطرح التقديري من 30% إلى 20% من مبلغ المقاييض	غ م

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
6	تحسين مردودية أرباح المداخل العقارية	■ سن واجبات إضافية من شأنها تدعيم آليات مراقبة التصريح بالمداخل العقارية على غرار إلزام البلديات بتقديم لمصالح الجبائية بصفة دورية قائمة تتضمن العقارات المستغلة على وجه الكراء ومالكها. ■ تعميم واجب الخصم من المورد على كلّ مدين بالأكرية ليشمل الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل حسب النظام التقديري في صنف الأرباح الصناعية والتجارية مع تبسيط إجراءات التصريح بالخصم المذكور على غرار الخصم من المورد بعنوان الأجور والمرتببات. ■ تمكين المطالبين بالضريبة الذين يحققون مداخل عقارية من طرح نسبة 1% من مبلغ الأكرية سنوياً شريطة الاستظهار بعقد الكراء مسجلاً.	غ م
7	تقريب النظام الجبائي لمداخل رأس المال للنظام الجبائي لمداخل العمل	✓ <u>الفرضية الأولى</u> - إخضاع القيمة الزائدة المحققة من التفويت في السندات وفي العقارات للضريبة حسب جدول الضريبة على الدخل على غرار أصناف المداخل الأخرى. ✓ <u>الفرضية الثانية</u> 1- توسيع ميدان تطبيق الضريبة على الدخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية ليشمل خاصة: ■ كل الأراضي باستثناء الأراضي الفلاحية المتواجدة بمناطق فلاحية، ■ كل الأراضي المفقوت فيها للباعثين العقاريين (تم في إطار ق م 2014) 2- اعتماد نظام جبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات حسب مدة التملك كما يلي: ■ قيمة زائدة على المدى القصير (ثلاث سنوات): أخذها بعين الاعتبار لضبط الدخل الجملي الخاضع للضريبة.	غ م

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
7	تقريب النظام الجبائي لمداخل رأس المال للنظام الجبائي لمداخل العمل	قيمة زائدة على المدى المتوسط والطويل: الإبقاء على نسبة ضريبية بـ 10% بعد مدة معينة من التملك (بثلاث سنوات).	غ م
		حذف الطرح بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات المحدد بـ 10.000 د في اتجاه خصص صغار المدخرين بإعفاء في حدود الطرح المذكور.	غ م
8	مزيد دعم عناصر الاستقصاءات والتحكم في جذابية المطالبين بضريبة	- إقرار واجب تقديم لمصالح الجبائية النظام المعلوماتي وقاعدة البيانات والجاذبات المستعملة خاصة في التصرف في الشراءات والبيوعات والفوترة (تم في إطار ق م 2014) - سحب واجب التصريح بالوجود على كل الأشخاص الطبيعيين باستثناء الأجراء والأشخاص المحققين لمداخل رؤوس الأموال المنقولة ومداخل الأوراق المالية.	غ م
			غ م
		إرساء واجب اعتماد « la caisse enregistreuse » بالنسبة إلى بعض أصناف المداخل لتسهيل ضبط المداخل الحقيقية	غ م
3. اقتراحات أخرى			
9	توسيع ميدان تطبيق الضريبة	إخضاع الجمعيات ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري للضريبة مع إعفائها في حدود غرضها الاجتماعي	غ م
		- إخضاع كل المداخل والأرباح الموجودة خارج ميدان تطبيق الضريبة على الدخل وذلك بإدراجها ضمن صنف خاص من المداخل (القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في الأملاك المنقولة والمداخل المتأتية من ألعاب الحظ واليانصيب،...) - دراسة إمكانية إرساء ضريبة على الثروة	غ م
		إعادة النظر في إعفاء التعاضديات والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وذلك بخصها بنسبة ضريبة تفاضلية عوضا عن إعفائها وذلك لصعوبة الفصل بين غرضها الاجتماعي وأنشطتها الربحية	غ م

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
10	مقاومة التهرب الجبائي والحث على القيام بالواجبات الجبائية	عدم قبول طرح كل الأعباء غير المصرح بها في تصريح المؤجر على غرار الأكرية.	غ م
		عدم قبول طرح مقابل الخدمات المسداة من قبل مقيمين بملاذات جبائية لفائدة مقيمين أو مستقرين بتونس،	غ م
		الترفيغ في نسبة الخصم من المورد المحددة بـ 15% المستوجب على المبالغ المدفوعة إلى المقيمين أو المستقرين بملاذات جبائية. (تم في إطار ق م 2014)	غ م
		اعتماد سبل تفاضلية وتشجيعية لفائدة المؤسسات التي تحترم واجباتها الجبائية وخاصة المؤسسات الشفافة وذلك على غرار:	غ م
		✓ إمكانية إرجاع فائض الضريبة على الشركات دون مراقبة جبائية مسبقة ، ✓ عدم تطبيق الخصم من المورد على المبالغ الراجعة لهم في صورة تسجيل فائض ضريبة متراكم	

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
المحور الثاني : مراجعة نسب الضريبة 1. على مستوى المؤسسة			
11	تخفيض نسبة الضريبة على الشركات مع إخضاع الأرباح الموزعة	■ التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات المحددة بـ30 % حسب إحدى الفرضيات التالية ✓ <u>الفرضية الأولى:</u> - في مرحلة أولى: التخفيض فيها من 30% إلى 25% مع إخضاع الأرباح الموزعة للضريبة بنسبة 5% أو 10% أو 15% كما يلي: • إخضاع الأرباح الموزعة للضريبة بصرف النظر عن صفة المنتفع بها (مقيم أو غير مقيم، شخص طبيعي أو معنوي)، أو • الإبقاء على إعفاء الأشخاص المعنويين المقيمين من الضريبة على الأرباح الموزعة. (تم في إطار ق م 2014) - في مرحلة ثانية: التخفيض فيها من 25% إلى 20% مع اعتماد نفس الفرضيات بالنسبة إلى إخضاع الأرباح الموزعة للضريبة ✓ <u>الفرضية الثانية:</u> التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات إلى 25% أو 20% مع إرساء ضريبة دنيا بـ 0.2% من رقم المعاملات الجملي (بما في ذلك التصدير) تطبق على كل المؤسسات. وتمنح هذه الضريبة الدنيا اعتماد جبائي لمدة محدودة في الزمن (crédit d'impôt) بالنسبة للمؤسسات المسجلة لخسارة.	نقص بـ 116.3 م د غ م نقص بـ 221.6 م د التخفيض إلى 25%: نقص بـ 101.4 م د التخفيض إلى 20%: نقص بـ 206.5 م د

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
12	ملاءمة توظيف الضريبة على الشركات مع طبيعة النشاط	- توسيع مجال تطبيق نسبة 35% ليشمل مستغلي المساحات التجارية الكبرى ومزودي خدمات الانترنت ووكلاء بيع السيارات وسماسرة التأمين وقطاعات أخرى ذات هامش ربح هام. - إخضاع المؤسسات المعفاة من الضريبة على الشركات للنسبة المنخفضة المحددة 10% - خصّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة بنسبة ضريبة تفضيلية بعد استيفاء مدة الطرح أو الإعفاء من الضريبة.	زيادة بقرابة 3 م د مردود إيجابي بـ 85.4 م د
2. على مستوى الأفراد			
13	ملاءمة نسب الضريبة على الدخل مع تطور مستوى الأسعار ومع المداخل التي يحققها أصحاب الدخل المحدود	✓ الفرضية الأولى مراجعة جدول الضريبة على الدخل من خلال: - الترفيع في الشريحة الأولى المعفاة من 1500 د إلى 2000 د مع إعادة توزيع الجدول، أو - تحديد الشريحة المعفاة في مستوى الأجر الأدنى المضمون (indexation au SMIG) (نقص: 40 م د)، أو - الترفيع في الشريحة الأولى لجدول الضريبة على الدخل من 1500 د إلى 5000 د مع إعادة توزيع الجدول بالتدريج في نسبة الضريبة الموظفة على الشرائح الهامة حسب إحدى الفرضيتين التاليتين: ■ مع الحفاظ على التخفيضات المشتركة، ■ مع حذف التخفيضات المشتركة. ✓ الفرضية الثانية الإبقاء على جدول الضريبة على الدخل الحالي مع الترفيع في الطروحات بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود وذلك بـ: - سحب الطرح الإضافي من قاعدة الضريبة المحدد بـ 1000 د بالنسبة إلى أصحاب الأجر الأدنى المضمون على كل الأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5000 د أو - الترفيع في الطرح الإضافي من قاعدة الضريبة بالنسبة إلى أصحاب الأجر الأدنى المضمون بـ 1000 د ومنح الأجراء وأصحاب الجرايات والإيرادات العمرية الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5000 د طرح إضافي بـ 500 د	نقص بـ 113.2 م د نقص بـ 35.1 م د نقص بـ 19.2 م د نقص بـ 410 م د

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
المحور الثالث : مراجعة طرق استخلاص الضريبة			
14	تخفيض نسب الخصم من المورد	ملاءمة نسب الخصم من المورد مع مراجعة نسب الضريبة على الشركات وجدول الضريبة على الدخل. (أنجز جزئيا في إطار ق م 2014)	غ م
15	تمكين البلاد التونسية من تطبيق النسب المنصوص عليها باتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي	- الترفيغ في نسبة الخصم من المورد المستوجب على فوائد القروض المدفوعة إلى المؤسسات البنكية غير المقيمة من 5% إلى 10%. - إنهاء العمل بإعفاء الأتاوات المدفوعة من قبل المؤسسات المصدرة كليا إلى الأشخاص غير المقيمين غير المستقرين بتونس (تم في إطار قانون المالية 2014)	مردود إيجابي بـ 1.8 م د غ م
16	مزيد إحكام طرح الخصم من المورد	تعميم عدم قبول طرح الخصم من المورد الذي تتحمله المؤسسات بعنوان الأتاوات عوضا عن غير المقيمين غير المستقرين ليشمل الخصم من المورد المستوجب على كل المبالغ الزاجعة إلى الأشخاص المذكورين (تم في إطار ق م 2014)	غ م
17	تخفيف الأعباء تبعا لتعديل الأقساط الاحتياطية المستوجبة في إطار مراجعة جبائية	الإعفاء من خطايا التأخير المستوجبة على فائض الضريبة المتأتي من الفارق بين الأقساط الاحتياطية المدفوعة والأقساط الاحتياطية المعدلة على إثر مراجعة جبائية.	غ م
18	توسيع مجال تطبيق الأقساط الاحتياطية	تعميم واجب دفع الأقساط الاحتياطية ليشمل الأشخاص المحققين لمداخل عقارية.	غ م

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
19	تخفيض نسبة التسبقة على واردات مواد الاستهلاك	■ التخفيض في نسبة التسبقة بعنوان الواردات المحددة بـ 10% .	غ م
20	مراجعة قائمة مواد الاستهلاك التي يخضع توريدها لهذه التسبقة	■ عدم إخضاع بعض المدخلات لصناعة المنتج النهائي للتسبقة.	غ م
المحور الرابع : مراجعة الامتيازات الجبائية المتعلقة بالضرائب المباشرة			
21	ترشيد الإمتيازات وتوجيهها نحو الأولويات	إعادة النظر في الامتيازات الجبائية المضمنة بمجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات في اتجاه ملاءمتها مع ما تم اقتراحه في إطار مشروع المجلة الجديدة للاستثمار مع الإبقاء على الامتيازات المتعلقة بالإدخار وذلك بـ: ■ إلغاء الإمتيازات الجبائية سواء المتعلقة بالاستغلال أو بإعادة الاستثمار لانعدام الجدوى وعدم تحقيق الأهداف المرجوة والمتعلقة بـ: • المؤسسات المنتسبة خارج البلاد التونسية، • خدمات إيواء الطلبة والتلاميذ والمتكولين وخدمات المطاعم لفائدتهم، • تسويق البنايات العمودية، • مكاتب الإحاطة والإرشاد الجبائي، ، • القيمة الناقصة المحققة نتيجة رفع خيار الاكتتاب في رأس المال. ■ الإبقاء على الامتيازات بعنوان الإيداعات في حسابات الادخار مع الترفيع في الطرح الممنوح لفوائض الحسابات المذكورة إلى 2000 دينار سنويا (الحسابات الخاصة ورقاع الخزينة). ■ الترفيع في المبالغ القابلة للطرح المودعة في حسابات الادخار للاستثمار من 20.000 دينار إلى 50.000 دينار على غرار حسابات الادخار في الأسهم،	غ م غ م غ م

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الإنعكاس على المداخل الجبائية
21	ترشيد الإمتيازات وتوجيهها نحو الأولويات	- مراجعة الامتيازات بعنوان إحالة المؤسسات باعتبارها تمثّل مصدرا للتهرب الجبائي وحصرها في إحالة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية في إطار التسوية الرضائية أو التسوية القضائية ، - ترشيد الامتيازات الممنوحة بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات باستثناء منها المنجزة ببورصة الأوراق المالية بتونس وذلك بعد تقييم نتائج الاستثمار في هذا الإطار. - إعادة النظر في الشروط المتعلقة بنظام تجميع النتائج بهدف تفعيل النظام المذكور. - إخضاع الأرباح المتأتية من التصدير للضريبة على الشركات بنسبة 10% ابتداء من سنة 2014 وتوحيد مفهوم التصدير المنصوص عليه بمجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وبالتشريع المتعلق بتشجيع الاستثمار - إخضاع المداخل أو الأرباح المتأتية من عمليات الوساطة الدولية للضريبة على الشركات بنسبة 10% على غرار المداخل أو الأرباح المتأتية من التصدير.	غ م غ م غ م غ م غ م غ م مردود إيجابي بـ 137 م د غ م

الضرائب المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
21		▪ تعويض الامتيازات الجبائية التي سيتم الإبقاء عليها بآلية إرجاع للضريبة في صورة الإنجاز الفعلي للعمليات التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية. (crédit d'impôt) ▪ تجميع الامتيازات الجبائية في إطار قانوني موحد.	غ م غ م

مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازى

مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
مراجعة النظام التقديري			
1 مراجعة نظام توظيف الأداء			
1	حصر النظام التقديري في صغار المستغلين وفي الزمن	- استثناء بعض الأنشطة من الانتفاع بهذا النظام (أنجز ضمن قانون المالية لسنة 2014 - 68 نشاطا) - إسناد هذا النظام لمدة زمنية معينة (3 أو 4 سنوات) مع إمكانية التجديد لفترة ثانية بعد تقديم ما يفيد أحقية المطالب بالأداء لمواصلة الانتفاع بهذا النظام. ولا يحول هذا الإجراء دون قيام الإدارة بممارسة حقها في الرقابة والمراجعة	غ.م
2	تحقيق العدالة الجبائية من خلال مراجعة طريقة توظيف الضريبة لملاءمة الأداء المستوجب مع طبيعة النشاط الممارس	■ ملاءمة نسب الضريبة الموظفة على رقم المعاملات المعمول بها حاليا مع طبيعة النشاط وهامش الربح المحقق؛ - أو ■ تعويض النظام الحالي بنظام يعتمد على تحديد الربح أو الدخل المحقق استنادا لهامش ربح يختلف بين القطاعات والأنشطة مع حصره في الزمن وذلك حسب الفرضيات التالية:	غ.م
		الفرضية الأولى: إحداث نظام تقديري تعاقدى تشاوري لمدة زمنية معينة يعتمد على مؤشرات تتعلق بعناصر ممارسة النشاط (مساحة المحل - عدد العملة - هامش الربح...) لتحديد أهمية النشاط ومبلغ الضريبة المستوجبة. الفرضية الثانية: إحداث معلوم سنوي قار لممارسة النشاط "Droit de patente" يتم ضبط مبلغه بالتشاور مع ممثلي القطاعات حسب طبيعة الأنشطة الممارسة وموقعها...	غ.م

مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
3	- تخفيف العبء الجبائي على الأشخاص الذين يحققون مداخيل محدودة - ترشيد أعمال مصالح المراقبة للتركيز على متابعة الأشخاص الذين يحققون مداخيل أكثر أهمية،	إعفاء الخاضعين للنظام التقديري الذين يحققون مداخيل محدودة من القيام بالواجبات الجبائية المتعلقة بالنشاط مقابل وضع آلية تمكن من تعهد الجماعات المحلية بمتابعة هذا الصنف من المتدخلين وإقرار مساهمة تحريرية من الضريبة لفائدة هذه الجماعات مع ضرورة إبقاء هذه الشريحة معرفة لدى إدارة الجبائية لمراقبة مدى احقيتها لمواصلة الانتفاع بهذا النظام.	م.غ
4	ملاءمة مبلغ الضريبة الدنيا مع كلفة استخلاص الأداء	الترفع في مبلغ الضريبة الدنيا المستوجبة على الخاضعين للنظام التقديري بنسبة 50% (أنجز ضمن قانون المالية لسنة 2014)	م.غ

مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
2- التحكم في قاعدة الأداء			
5	حصر النظام التقديري في صغار المستغلين	إخضاع المنضوين تحت النظام التقديري لواجب الفوترة بالنسبة للمعاملات التي تفوق مبلغا يتم ضبطه؛ (أنجز ضمن قانون المالية لسنة 2014)	م.غ
		توفير المعلومة الجبائية وتطوير نظام المعلومات للإدارة وتدعيم آليات المراقبة بالنسبة لبعض الأنشطة بحسب خصوصياتها وتموقعها على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى. ويتم تجسيم هذا المقترح من خلال: - إلزام أو تشجيع أصحاب بعض الأنشطة التي تتم المعاملات فيها نقدا باستعمال طرفيات أو آلات تسجيل المدفوعات النقدية "caisse enregistreuse" وتمكين مصالح المراقبة من رفع المعلومات المضمنة بآلات التسجيل لاستغلالها. - إلزام الناشطين في قطاع النقل بمسك كنش قيادة	م.غ
3 - تحسين آليات استخلاص الأداء			
6	حث المطالبين بالأداء على احترام الواجبات الجبائية وخاصة منها إيداع التصاريح ودفع الأداء	- الترفع في الضريبة التقديرية المستوجبة بنسبة 50% في صورة إيداع التصريح السنوي بالضريبة التقديرية بعد مضي 30 يوما من انقضاء الأجل القانونية (أنجز ضمن قانون المالية لسنة 2014) - ربط عملية صرف المبالغ الراجعة للمطالبين بالأداء المتعاملين مع مصالح الدولة والمؤسسات العمومية بتسوية الوضعية الجبائية؛ (أنجز ضمن قانون المالية لسنة 2014) - ربط الحصول على الخدمات الإدارية المسداة بتسوية الوضعية الجبائية؛ (أنجز ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2014)	م.غ م.غ م.غ

مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
إدماج الإقتصاد الموازي			
7	الحد من ظاهرة تفاقم الإقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية	- اعتماد مبدأ المعالجة التدريجية للإقتصاد الموازي وفق تمشي قطاعي يراعي الأولويات - تشجيع الأشخاص على الإدماج التلقائي بالإقتصاد المنظم والإنخراط في المنظومة الجبائية بمنحهم امتيازات جبائية ومالية مع التمديد في آجال التقادم والترفيغ في مبلغ العقوبات لإضافتها الصبغة الردعية. وقد تم تجسيم هذا المقترح بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 على النحو التالي: ✓ إعفاء هؤلاء الأشخاص من دفع الضرائب والخطايا المستوجبة على المداخل المحققة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2014 شريطة إيداع قبل هذا التاريخ: ○ التصريح بالوجود؛ ○ كل التصاريح التي لم يشملها التقادم مع دفع ضريبة دنيا لا تقل عن 1000 / 2000 دينار حسب طبيعة النشاط الممارس على دفعتين ✓ عدم مطالبتهم بالضريبة المستوجبة على المبالغ المودعة بالحسابات البنكية أو البريدية أو الأموال الموظفة بالحسابات المفتوحة لدى وسطاء بورصة الأوراق المالية بتونس وعلى المبالغ المدخرة موضوع عقود تكوين الأموال قبل غرة جانفي 2015 في صورة التصريح بها ودفع ضريبة عليها بنسبة 15% قبل تاريخ 31 ديسمبر 2015. ✓ الحد من المعاملات النقدية وحجز المبالغ التي لا يتم إثبات مصدرها. ✓ التمديد في آجال التقادم إلى 15 سنة بالنسبة للأشخاص الذين تمت إدانتهم بأحكام باتة في قضايا متعلقة بالتهريب أو التجارة الموازية ومصادرة جميع المكاسب المنقولة والعقارات والأرصدة المالية.	غ.م

مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
8	الحد من ضاهرة تفاقم الإقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية	- إحداث لجنة فنية وطنية تضم ممثلين عن إدارة الديوانة وإدارة الأبحاث الإقتصادية (وزارة التجارة والصناعات التقليدية) وإدارة الجبائية توكل لها مهمة إعداد خطة عمل تهدف إلى مقاومة الإقتصاد الموازي وذلك بالحد من ظاهرة التجارة الموازية كمرحلة أولى في إطار إعادة الثقة إلى القطاع المنظم ودفع نسق الاستثمار والتنمية	غ.م
9	التخفيف من الضغط الجبائي على بعض المواد للتصدي للتجارة الموازية	- تفعيل اللجان المشتركة التي تم تشكيلها برئاسة الحكومة لمعالجة مسألة الاقتصاد غير المنظم والتصدي لظاهرة التهريب؛ - إحداث هيكل بالإدارة العامة للادعاءات يعنى بمقاومة التهريب الجبائي يقوم بعمليات البحث الجبائي وعمليات المراقبة الميدانية على كامل تراب الجمهورية (في طور الإنجاز بالتعاون مع منظمات دولية) - تكثيف عمليات المراقبة بالطريق العام في إطار دوريات مشتركة بين أعوان الجبائية والديوانة والأمن - تعميم وتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تطوير طرق وأساليب المراقبة - بعث مناطق تجارية حرة في الجهات الحدودية لخلق أقطاب تنمية قادرة على استيعاب المتعاملين في الإقتصاد غير المنظم؛ - إنشاء فضاءات مخصصة لإيواء المتدخلين في القطاع غير المنظم مع ربط الحصول على رخصة انتصاب في هذه الأماكن بما يفيد التصريح بالنشاط لدى مصالح الجبائية. - مراجعة نسب الأداء في اتجاه التخفيض لتفادي عزوف بعض الناشطين عن الاندماج في الإقتصاد المنظم والعمل على تكريس مبدأ المنافسة النزيهة. وقد تم تفعيل هذا الإجراء بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 على بعض المنتوجات.	غ.م

خلاصة الأعمال وعرض المقترحات المقدمة

مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
الإجراءات المشتركة			
10	مزيد الاحاطة بالمطالب الأداء	إلغاء إجراء المخاطب الوحيد المحدث بقباضة المالية ليتم إيداع التصريح بالوجود لدى مكاتب مراقبة الأداءات مرفوقا بتصريح بعناصر ممارسة النشاط ودقتر المقايض والمصاريف للتأشير عليه مع ضرورة تأطير المطالبين بالأداء وتعريفهم بالواجبات الجبائية المحمولة عليهم.	غ.م
11	نشر الثقافة الجبائية	- اعتماد سياسة اتصال تهدف إلى نشر التوعية والحس المدني لدى المواطن وذلك بإقناعه بأهمية القيام بالواجب الجبائي. - سن إجراءات من شأنها أن تحفز المواطنين ومكونات المجتمع المدني على الإشعار بكل التجاوزات ذات الصبغة الجبائية أو الديوانية.	غ.م
12	مزيد التحكم في السجل الجبائي	إحداث مصالح جبائية مختصة في متابعة الوضعية الجبائية للمؤسسات المتوسطة (SIME) مما يمكّن مكاتب مراقبة الأداءات من مزيد التحكم في بقية جذاذية المطالبين بالأداء وخاصة المنضوين تحت النظام التقديري.	غ.م
13	تخفيف كلفة الإمتثال للواجب الجبائي	التقليص في عدد التصاريح - تبسيط مضمونها - تبسيط الإجراءات الجبائية ومراجعة آجال إيداع التصاريح - إحداث نظام جبائي انتقالي مشابه للنظام التقديري الاختياري المعمول به سابقا...	غ.م
14	تدعيم الشفافية وتبسيط الواجبات الجبائية	- مراجعة المعيار المحاسبي المتعلق بالنظام الحقيقي المبسط - تفعيل آلية مراكز التصرف المندمجة مع تكريس تقنية المصادقة الجبائية «certification fiscale» عبر مكافأة المؤسسات الصغرى التي تتعامل وفق هذه التقنية (مؤسسات شفافة)	غ.م
15	الحث على إحترام الواجبات الجبائية	مراجعة مبالغ العقوبات في اتجاه الترفيع فيها لإضافتها الصبغة الرَدعية؛	غ.م

الضرائب غير المباشرة

الضرائب غير المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
تعميم ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة			
1	مراجعة الإعفاءات الواردة بنصوص خاصة	- حذف الإعفاءات على مستوى إقتناءات المؤسسات العمومية لدى الخاضعين للأداء على القيمة المضافة. - مراجعة الإعفاء على مستوى رقم المعاملات مع الأخذ بعين الاعتبار لنسبة التوازن حسب الحالة	غ م
2	مراجعة العمليات والأشخاص خارج ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة	- تعميم تطبيق الأداء على القيمة المضافة على نشاط تجارة الجملة في قطاع التغذية العامة وتكريس إخضاع تجارة الجملة في الأدوية والمواد الصيدلانية. - حذف الحد الأدنى لرقم المعاملات السنوي لإخضاع تجار التفصيل (100000 دينار). - الخاضعين للنظام التقديري : تكريس تمشي يرتكز على : - عدم إخضاع الخاضعين للنظام التقديري للأداء على القيمة المضافة (صغار المستغلين). - إخضاع شريحة محدّدة للأداء على أساس منظومة مبسطة وليس إخضاعها للأداء على أساس هامش الربح مثلا. - نشاط الإنتاج الفلاحي والصيد البحري: <u>فرضية أولى</u>: إبقاء الإنتاج الفلاحي والصيد البحري خارج ميدان تطبيق الأداء بإعتبار خصوصيات هذا النشاط ، <u>فرضية ثانية</u>: حذف المعاليم والأداءات على رقم المعاملات بعنوان بيوعات المنتجات الفلاحية والصيد البحري وتعويضها بالأداء على القيمة المضافة بنسبة منخفضة	158.9 م د بتطبيق نسبي 6% و 18% غ م غ م غ م 0 غ م

الضرائب غير المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
2	تطبيق الأداء مراجعة العمليات والأشخاص خارج ميدان على القيمة المضافة	في إطار هذه الفرضية وباعتبار خصوصيات مسالك توزيع المنتجات الفلاحية والصيد البحري (إنّ أغلب المعاليم والأداءات تستخلص على مستوى أسواق الجملة)، يقترح تطبيق هذا الأداء بآلية الخصم من المورد خاصّة على مستوى البيوعات بأسواق الجملة أو لدى الصناعيين على غرار محوّلي الخضر والغلال كما يلي : • خصم الأداء بصفة نهائية، • تمكين المنتجين الفلاحيين من طرح هذا الأداء المذكور في صورة إختيارهم الإنضواء لنظام الأداء على القيمة المضافة.	غ م
3	مراجعة الإعفاءات	تمكين الناشطين في القطاع الفلاحي والصيد البحري غير الخاضعين للأداء على القيمة المضافة من الإقتناء بتوقيف العمل بالأداء المذكور بعنوان المواد و التجهيزات المنتفعة بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة حالياً ■ الإعفاءات المتعلقة بمرحلة البيع بالتفصيل ➢ إخضاع الأدوية والمواد الصيدلانية على مستوى البيع بالتفصيل بالتوازي مع إخضاع بيوعات هذه المواد على مستوى البيع بالجملة وخصّتها بنسبة منخفضة. ➢ إخضاع المواد الغذائية والمشروبات الكحولية والمواد الخاضعة لنظام المصادقة الإدارية للأسعار وبالتالي حذف الإعفاءات الخاصة بمرحلة البيع بالتفصيل والإقتصار على الإعفاءات المكرّسة بالقانون فحسب. ■ الإعفاءات على مستوى الجدول "أ" ➢ حذف الإعفاءات المتعلقة بمدخلات قطاع الإنتاج الفلاحي والصيد البحري (العدد 11 من الجدول "أ"). ➢ الإبقاء على قائمة محددة من الإعفاءات تهم بعض المواد أو العمليات لاعتبارات تتعلق بمنظومة الأسعار (نظام تحديد السعر أو الدعم) أو بخصوصيات و نوعية العمليات.	غ م • 41.28 (بتطبيق نسبة 6%) في كل المراحل) • * 1.78 - م د (بتطبيق نسبة 4% في مرحلة البيع بالجملة والتفصيل) غ م غ م غ م

الضرائب غير المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
نسب الأداء على القيمة المضافة			
4	تعميم النسب العامة للأداء وحصر النسب الخاصة على قوائم محدّدة وتنسيق تطبيق النسب.	تطبيق نسبتي للأداء على القيمة المضافة (نسبة القانون العام ونسبة مخفضة "taux réduit") مع تطبيق نسبة مخفضة "taux super réduit" كما يلي : ✓ نسبة القانون العام. ✓ حذف نسبتي 6% و 12% وتطبيق نسبة مخفضة (بين 8% و 10%) تهتم قائمة محدودة من بعض الأنشطة أو العمليات الخاضعة حالياً لنسبة 6% و 12%. في هذا الإطار يقترح: • إخضاع للنسبة العامة خاصة الخدمات المسداة في إطار المهن الحرة وعمليات التكوين والخدمات المتعلقة بالإعلامية و الأنترنت. • مواصلة الإخضاع للنسبة المخفضة المقترحة كل العمليات الخاضعة حالياً لنسبة 6% باستثناء الأدوية والمواد الصيدلانية ومدخلاتها. • إخضاع التجهيزات للنسبة العامة في مرحلة الاستغلال ومنحها نظام توقيف العمل بالأداء في مرحلة الاستثمار. ✓ نسبة مخفضة «Taux super réduit» وتخصّص هذه النسبة لقائمة محدّدة من المواد تشمل الأدوية والمواد الصيدلانية ومدخلاتها والمنتجات المعفاة حالياً المزمع إخضاعها التي لا تتحمل تطبيق الأداء المذكور بالنسبة العادية أو المخفضة	غ م غ م غ م غ م غ م

الضرائب غير المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
قاعدة الأداء على القيمة المضافة			
5	توحيد قاعدة الأداء على القيمة المضافة بالتناسق مع تعميم ميدان تطبيق الأداء	- الحذف الكلي لإجراء الترفيع في قاعدة الأداء على القيمة المضافة بنسبة 25% ويشمل الإجراء حاليا : - عمليات التوريد المنجزة من قبل غير الخاضع لهذا الأداء باستثناء الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية - المنتجات الموردة والمدرجة بالقائمة المحددة بالأمر عدد 477 لسنة 2003 المؤرخ في 3 مارس 2003 بصرف النظر عن المورد. - الإقتناءات المنجزة من قبل غير الخاضعين لدى الخاضعين من صناعيين وتجار جملة وحرفيين.	غ م 34.5م.د

الضرائب غير المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
أحكام أخرى			
6	تحسين شروط طرح الأداء على القيمة المضافة مما ينعكس إيجابيا على السيولة المالية للمؤسسة الخاضعة للأداء	- تيسير شروط طرح الأداء على القيمة المضافة وذلك من خلال : - تمكين الخاضعين للأداء من الطرح على أساس الفواتير المطابقة للتشريع الجبائي الجاري به العمل، - إرساء عقوبات ملائمة بالنسبة للإخلالات للواجبات المحاسبية والجبائية دون الحد من حق الطرح.	غ م
7	الحد من وجود فائض الأداء على مستوى المؤسسة بالنظر إلى مراجعة النسب وتحسين شروط وإجراءات الإسترجاع	✓ حذف أسباب بروز فائض الأداء على القيمة المضافة. ✓ المقاصصة بين فائض الأداء على القيمة المضافة والأداءات الأخرى المستوجبة. ✓ توحيد نسبة التسبقة. ✓ تحسين آجال الإسترجاع	غ م غ م غ م غ م

الضرائب غير المباشرة

#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
8	التخفيض في نسبة الخصم من المورد في مرحلة أولى وحذفه في مرحلة ثانية.	التخفيض في نسبة الخصم من المورد بنسبة 50% مرحلياً في اتجاه حذفه وذلك بتطبيق نسبة 30% أو 25% أو 20%.	*
9	تبسيط الواجبات في مادة الأداء على القيمة المضافة و ملائمة العقوبات مع المخالفات	- إرساء منظومة تحفيزية لإحترام الواجبات الجبائية بالنسبة للتشجيع على التصريح عن بعد. - إرساء عقوبات متناسبة مع المخالفات وتشديد العقوبات بالنسبة لحالات الغش الجبائي وكذلك المخالفات المتعلقة بالفواتير.	غ م
10	الحد من تعدد المعاليم والأداءات على أرقام المعاملات بالتوازي مع تعميم الأداء على القيمة المضافة	- إخضاع القطاعات الغير خاضعة للأداء على القيمة المضافة عوضاً عن المعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات. - النظر في إمكانية تحويل نسبة من الأداء على القيمة المضافة الموظف على القطاعات مباشرة لتمويل الصندوق.	غ م

*انعكاس التخفيض في نسبة الخصم من المورد

نسبة الخصم	30 %	25 %	20 %
الانعكاس			
مبلغ الخصم	179,321	149	119,5
انعكاس التخفيض على مبلغ الأداء المدفوع	45,11	57,9	71,6
انعكاس التخفيض على مبلغ الفائض	-74,4	-91,4	-107,7

مبلغ الخصم من المورد بعنوان سنة 2012 : 298,9 مليون دينار

الضرائب غير المباشرة

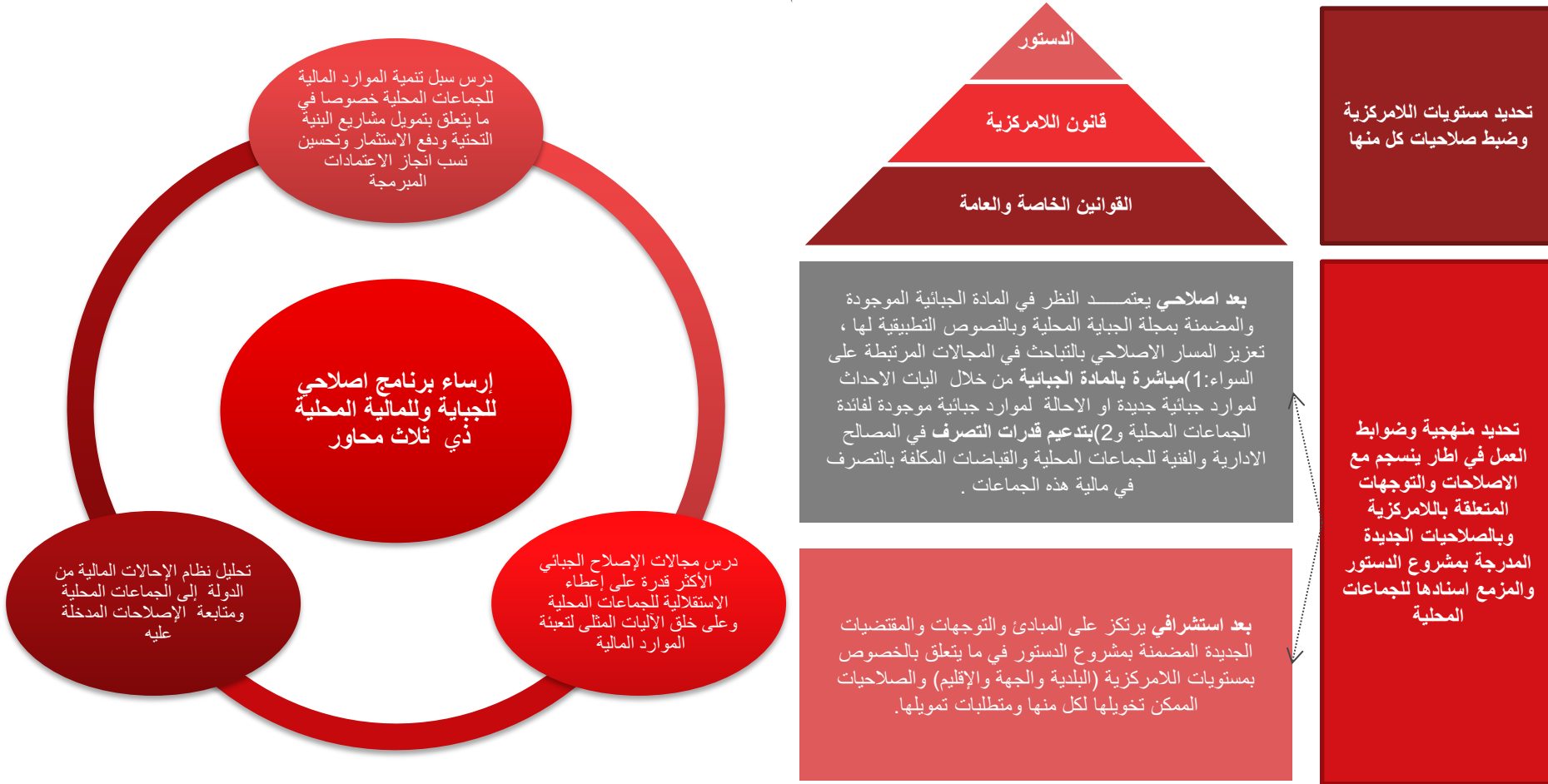
#	الأهداف	المقترحات	الانعكاس على المداخل الجبائية
11	شفافية الأحكام المنظمة للمعلوم على الإستهلاك ومزيد تنسيق نسبه.	حذف الأحكام القانونية التي تنصّ على ضبط النسب المتعلقة خاصّة بالمشروبات الكحولية والخمور والجة بمقتضى الأمر لتصبح منظمة بالقانون والإبقاء ضمن مجال الأمر على الجوانب التنظيمية والترتيبية فحسب.	غ م
		- مراجعة قائمة المواد الخاضعة للمعلوم على الإستهلاك في إتجاه : - عدم إخضاع بعض المنتجات بالتوازي مع تعميم مجال الأداء على القيمة المضافة، - مراجعة النسب المطبقة حالياً على بعض المنتجات.	غ م

الجباية المحلية

مشروع خطة تعزيز اللامركزية

المنهجية وضوابط العمل

برنامج اصلاح الجباية المحلية في إطار تعزيز النظام اللامركزي



الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
المحور الأول : فرضيات تدوين المادة الجبائية للجماعات المحلية			
1	الأخذ بعين الاعتبار البعد اللامركزي وارساؤه حسب الإمكانات وفسح المجال للجماعات المحلية بأكثر حرية في تقرير جبايتها وفق مبدأ التدبير الحر الأخذ بعين الاعتبار بخصوصيات الجماعات المحلية بسبب ديناميكتها قصد إضفاء المرونة	الأخذ بعين الاعتبار لدى صياغة المجلة العامة للأداءات بإحدى الفرضيات الثلاث التالية مع تعبير اللجنة عن خيارها للفرضية الأولى . الفرضية الأولى: إدراج الجانب الجبائي للجماعات المحلية بأكمله صلب قانون يأخذ شكل مجلة الجباية للجماعات المحلية مرتبة أبوابا حسب كل مستوى من هذه الهيئات ويحيل هذا القانون مثلما يجري به العمل حاليا إلى استصدار أمر في ضبط المعاليم والإتاوات كذلك حسب كل صنف من الجماعات المحلية بين بلديات وحضرية وريفية وجهات وأقاليم. الفرضية الثانية: هيكلية الجانب الجبائي للجماعات المحلية صلب المجلة العامة للأداءات كما يلي: • الأداءات والمعاليم والاقتطاعات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية المقترح إدراجها بالمجلة العامة للأداءات . • الموارد الذاتية المحلية (إتاوات في شكل خدمات مأجورة)، ويقترح إدراجها ضمن قانون خاص الفرضية الثالثة: هيكلية الجانب الجبائي للجماعات المحلية بما يحتوي حصريا على المادة الجبائية المضمنة حاليا بمجلة الجباية المحلية والتنصيب على اتخاذ امر في المعاليم والاتاوات المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها (البلديات والجهات والاقاليم)	غ م غ م غ م

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المدخلات الجبائية
2	تدعيم قدرات التصرف للجماعات المحلية من خلال تعزيزها بالموارد البشرية كما وكيفا	دعم القباضات المكلفة بالتصرف في مالية الجماعات المحلية بالوسائل البشرية الكفيلة بتحسين الاستخلاص وخاصة بتعزيز خطة قابض للتصرف في مالية الجماعات المحلية وذلك : بفرضية أولى تتمثل في الترفيع ،في إطار السلك الحالي للمحاسبين العموميين ،تدرجيا وبفترات خماسية من نسبة التغطية في عدد المحاسبين المختصين في التصرف في مالية الجماعات المحلية من حوالي 20% إلى 80% بفرضية ثانية تهدف الى إدماج خطة قابض للتصرف في مالية الجماعات المحلية داخل التنظيم الإداري لكل جماعة محلية وتأجيرها على ميزانيتها مع إبقاء المحاسب خاضعا لمراقبة وزارة المالية في إطار المحافظة على مبدأ التفريق بين وظيفتي الأمر بالصرف والمحاسب	- 600.000 في السنة د 15000x د 200 قابضا خلال 5 سنوات م.غ
3	تحقيق الشفافية والنجاعة والمساواة مع ترسيخ مبدأ اللامركزية	تعميم منظومة "رفيق" المعتمدة للتصرف في موارد الدولة لتشمل الموارد الراجعة للجماعات المحلية.	م.غ
4	تحديد طرق تمويل اللامركزية ومن بينها بالخصوص إقرار مبدأ تقاسم الجباية بين الدولة والجماعات المحلية	تحديد الصلاحيات وتوزيعها بين هياكل الدولة والجماعات المحلية خاصة من خلال المناقشات القطاعية مثل التعليم والصحة	م.غ

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
الإصلاحات المرتبطة بالوسائل وذات الصبغة العامة			
5	تعزيز اللامركزية والقدرات المالية للجماعات المحلية	تمكين الجماعات المحلية من هامش تصرف أوسع في مجال مراجعة قاعدة احتساب بعض المعاليم ونسب توظيفها	غ.م
6	تحقيق الشفافية والنجاعة في التصرف في المعاليم نفسها	تمكين البلديات من الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالاداءات البلدية و المطالبين بالأداء .	غ م
7	التخفيف في الإجراءات ومعاوضة مجهود الاستخلاص في ظل ما تتسم به المعاليم المحلية عموما من ضعف مبالغها الفردية المستوجبة	توسيع اجل تقادم استخلاص الديون المحلية إلى 10 سنوات عوضا عن 4سنوات وذلك بما يمكن من التخفيف من الإجراءات ومعاوضة مجهود الاستخلاص في ظل ما تتسم به المعاليم المحلية عموما من ضعف مبالغها الفردية المستوجبة	غ.م

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
الإصلاحات المرتبطة بالنص			
8	تعزيز قدرات التصرف المتوفرة بالجماعات المحلية والقباضات المالية لاستخلاص المعلوم على العقارات المبنية	المعلوم على العقارات المبنية (TIB) - إضفاء مزيد من العدالة في توظيف المعلوم باعتماد طريقة تصاعدية في ضبط الأثمان المرجعية للمتر مربع المبني على غرار ما هو معمول به في ضبط شرائح الضريبة على الدخل وذلك بتصنيف العقار حسب المساحة المغطاة وتطبيق الأثمان المقابلة بعنوان المساحة داخل كل صنف مع تعديلها قليلا على مستوى حدودها القصوى نحو الترفيع بما من شأنه أن يعطي لمجالس الجماعات المحلية هامش تصرف أفضل في التوظيف مع تمكينها بالتوازي من تحديد تلك الأثمان حسب خصوصية كل منطقة متواجدة داخل تراب كل جماعة محلية. - مواصلة تدعيم آلية ربط الخدمات التي تسديها الجماعات المحلية والحصول على شهادة الإبراء بوجوبية خلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الاراضي غير المبنية. - تركيز نظام الاستخلاص على آليات التحفيز والردع كان يتم إجراء تخفيض بنسبة 10% من المبالغ المستوجبة لفائدة المطالبين بالأداء عند تقدمهم للخلاص قبل موفى شهر فيفري والترفيع في خطايا التأخير من 0,75% إلى 2 % عن كل شهر من الأشهر المتبقية من السنة. - اعتماد قاعدة المعطيات المتوفرة لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز لضبط الخاضعين لهذا المعلوم باعتبارها نفس قاعدة المساهمة الراجعة للجماعات المحلية بعنوان تعميم التنوير العمومي والصيانة (المعلوم الإضافي) مع إقرار مبدأ التحيين السنوي للمعطيات بعد التخلي عن الإحصاء العام وتخصيص عمولة تحفيزية لفائدة الشركة مقابل النفاذ لقاعدة معطياتها	غ.م غ.م غ.م غ.م

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
9	دمج المعاليم الموظفة على نفس الأساس	إدماج المعلوم على العقارات المبنية والمساهمة لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن في معلوم واحد يمكن أن يطلق عليه "المعلوم على السكن" وذلك بالنظر لصبغتهما المحلية وقصد تبسيط إجراءات التوظيف والاستخلاص مع التخفيض في عبء المعلوم بالتخفيض في نسبة الموحدة بنقطة لتصبح كالتالي: • 11% عوضا عن 12% (8 بالمائة TIB و 4 بالمائة FNAH) • 13% عوضا عن 14% (10 بالمائة TIB و 4 بالمائة FNAH) • 15% عوضا عن 16% (12 بالمائة TIB و 4 بالمائة FNAH) • 17% عوضا عن 18% (14 بالمائة TIB و 4 بالمائة FNAH)	ع.م
10	توحيد الإجراءات من أجل تجسيم العدالة وتفادي تفاضلية المعالجة والمردودية	المعلوم على الاراضي غير المبنية (TTNB) • توحيد طريقة احتساب المعلوم بناءا على القيمة التجارية الحقيقية والتخلي بالتالي عن نظام الكثافة السكانية مع المحافظة على نسبة المعلوم الجاري بها العمل	ع.م
11	تفادي الصعوبات المتعلقة بعملية توزيع محصول المعلوم بالدقة اللازمة وفي الأجل المطلوبة	المعلوم على المؤسسات (TCL) • اعتماد نظام خاص بالنسبة للخاضعين للنظام التقديري وذلك باعتماد مبالغ جزافية يتم ضبطها بأمر ضمن شرائح حسب نوعية النشاط مع مواصلة العمل بالطريقة المعتمدة في تحديد الحد الأدنى للمعلوم بالنسبة للخاضعين للنظام الحقيقي على أساس المساحة المغطاة .	ع.م
12	تحقيق العدالة في توظيف المعلوم وتحسن مردوده	المعلوم على النزل (TH) • سحب احكام الفقرة III من الفصل 40 من مجلة الجباية المحلية المتضمنة تولي الجماعة المحلية توظيف المعلوم على العقارات المبنية غير قابل للاسترجاع في صورة عدم حصولها على منابها من المعلوم على النزل نتيجة التصريح بمعطيات ناقصة او مغلوطة.	ع.م

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجباية
13	تفادي تعدد التشريعات والتراتبية المنظمة لمسالك توزيع المنتجات وتداخل صلاحيات الهياكل ذات العلاقة وضعف الرقابة الذي كان له الأثر الكبير على تفاقم ظاهرة الانتصاب الفوضوي والتجارة الموازية وذلك بما من شأنه أن يعزز مردودية هذه المعاليم	المعاليم الواجبة داخل الاسواق • إيجاد إطار قانوني او ترتيب في تنظيم لزمات الأسواق واستخلاص المعاليم المستوجبة بهذا العنوان. • إصلاح المعاليم الواجبة داخل الأسواق باختزالها، الى جانب المعلوم على رقم معاملات وكلاء البيع ومزودي سوق الجملة، في معلوم وحيد يسمى "المعلوم العام للوقوف والخدمات". • فصل المعلوم الخاص للوقوف من قائمة المعاليم الجبائية وإدراجه في إطار استغلال الأملاك الخاصة للجماعات المحلية لقاء ثمن.	غ.م غ.م غ.م
14	تبسيط إجراءات التصرف في المعلوم من أجل تحسين مردوده	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات(DL) إقرار إحدى الفرضيتين التاليتين: الفرضية الأولى: إدراج هذا المعلوم ضمن المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها في إطار قانون خاص كمعلوم يتم تثقيله بناء على إحصاء المحلات الخاضعة وذلك على غرار ما هو معمول به في المعاليم العقارية مع اعطاء هامش التصرف للجماعات المحلية في ضبط التعريف في إطار حدود قصوى , الفرضية الثانية: حذف المعلوم ودمجه مع المعلوم على المؤسسات وأخذ بعين الاعتبار في إطار إعادة ضبط الحد الأدنى حسب طبيعة النشاط.	غ.م غ.م
15	تحسين مردود المعلوم وتعزيز المراقبة المجرة من قبل الجماعات المحلية ابان اسناد تراخيص إقامة العروض من خلال توسيع قاعدة الأداء وتوحيد الإجراءات لإضفاء العدالة بين المطالبين الأداء	المعلوم على العروض إدماج المعلوم ضمن المعاليم المحلية وتوظيفه من قبل الجماعات المحلية بمناسبة اسناد رخصة إقامة الحفلات المنصوص عليها بمجلة الجباية المحلية مع الترفيع في معلوم الرخصة وفسح المجال للجماعات المحلية في تحديده بسقف يضبط لاحقا بما يراعي ثمن عدد المقاعد بالطريقة المحتسبة حاليا.	غ.م

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
16	تحسين مردود المعلوم وتوسيع القاعدة وإرساء العدالة بين المطالبين بالأداء	معاليم الإشغال الوقتي للطريق العام إعادة تصنيف هذه المعاليم كما يلي: - معلوم إشغال وفتي بصفة منتظمة أو مستمرة ويهم خاصة أصحاب المقاهي والمطاعم والنصب القارة حيث يقترح ان يتم تثقيف المعلوم لدى القابض بموجب جدول تحصيل قصد استخلاصه السنة الموالية في صورة عدم دفعه بصفة تلقائية من قبل المطالب بالأداء خلال السنة المعنية بالإشغال - معلوم إشغال وفتي ظرفي ويهم خاصة بعض المهن والمنشآت الظرفية وكذلك إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء وقد تم اقتراح الإبقاء على الطريقة المعتمدة حاليا لاستخلاصه.	م.غ
17	إعطاء هامش للجماعات محلية لإختيار صيغة الترخيص التي تراها مناسبة بغاية تحسين المردود	معلوم الاشهار بغاية تحسين مردود المعلوم وتبسيط اجراءات استخلاصه، يقترح خاصة بالنسبة الى عقود اللزمات المبرمة مع الشركات المختصة، ترك المجال الى الجماعات المحلية في خصوص اختيار صيغة الترخيص اما مباشرة باعتماد التعريف الواردة بالأمر المذكور (صيغة لا توفر ضمانات المنافسة والشفافية في اختيار الشركة المرخص لها) او عن طريق الدعوة الى المنافسة والتي اثبتت التجربة انها توفر موارد مالية افضل بكثير مما توفره صيغة الترخيص المباشر	م.غ
18	اختزال المعاليم والتعريفات	معلوم الذبح ومعلوم المراقبة الصحية إدماج معلوم ذبح الحيوانات بالمسالخ بمكوناته الثلاث : معلوم ذبح ومعلوم الإقامة ومعلوم استعمال التجهيزات ضمن معلوم وحيد يستخلص لدى الجماعة المحلية التي يتم بها الذبح والترويج و إلغاء العبارة المنصوص عليها "، وتبقى عمليات بمجلة الجباية المحلية: "التي تم ذبحها بتراب جماعة محلية أخرى استخلصت معلوم الذبح الرقابة وكذلك المعلوم الموظف بعنوان المراقبة الصحية على اللحوم سارية المفعول طبقا للتراتب الجاري بها العمل، ان يتعين فقط العمل بالتنسيق مع الهياكل المدخلة، على تفعيل اليات استخلاص هذه المعاليم وتحسين مردودها	م.غ

الحماية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجانبية
19	تنظيم وتحديد المسؤوليات والتتبع على أحقية الجماعات المحلية في إستغلال الملك العمومي البحري	معلوم اشغال الملك العمومي البحري • في مرحلة أولى تنقيح الفصل عدد 23 من القانون عدد 73 لسنة 1995 بتمكين الجماعات المحلية من الاستغلال المباشر للملك العمومي البحري شأنها شأن الخواص، • في مرحلة ثانية استصدار قانون يوضح العلاقة بين كافة الهياكل المتدخلة في حماية الملك العام البحري واستغلاله ومراقبته .	غ.م
20	فسح المجال للجماعات المحلية في تحديد هذه النوعية من المعاليم بكل حرية	معلوم منح التريبات بالمقابر يكتسي المعلوم صبغة محلية بحتة ويقترح ادراجه على غرار المعاليم المشابهة له (مصاريف دفن الموتى: غسل،نقل...)ضمن القانون الخاص بالموارد الذاتية للجماعات المحلية مع فسح المجال لها في تحديد هذه المعاليم بكل حرية أو باقتراح حد أدنى وحد أقصى للمعلوم.	غ.م
21	درس سبل تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية خصوصا في إطار يكفل بالتوازي تحقيق النجاعة وتحديث التصرف الجهوي والمحلي.	إخضاع رقم المعاملات المتأتي من التصدير للمعلوم على المؤسسات مع ملائمة المقترح بمشروع مراجعة مجلة الاستثمارات.	غ.م

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
الإصلاحات المرتبطة بالية تحويل اقتطاعات جبائية لفائدة الجماعات المحلية			
22	تعزيز اللامركزية خلال الفترة 2015-2019 بهدف يرتقي بموارد الجماعات المحلية إلى حوالي 8% بالمقارنة مع موارد ميزانية الدولة أو 4 % بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019	اسناد الجماعات المحلية صلاحيات اوسع ذات صبغة ذاتية ومشاركة مع السلطة المركزية ومنقولة منها في اطار يرتكز على اقرار الموارد الملائمة لهذه الصلاحيات وهو ما يقتضي تركيز نظام مالي يأخذ بالاعتبار: من ناحية، الهيكل الجديدة لمستويات اللامركزية (البلديات والجهات والأقاليم) ومن ناحية أخرى ، مصادر التمويل الملائمة بين الموارد الذاتية للجماعات المحلية والاقتطاعات المخصصة لفائدتها من الجباية الوطنية والاعتمادات المتأتية لها من ميزانية الدولة بما يمكن هذه الجماعات من تقرير مصيرها وتحمل مسؤوليتها في مجال التنمية المحلية واسداء الخدمات الى المواطن.	غ م

الجباية المحلية

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
على مستوى التحويلات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية المقترح التنصيص عليها صلب المجلة العامة للاداءات			
23	تعزيز اللامركزية والقدرات المالية للجماعات المحلية تدرس مجالات الإصلاح الجبائي الأكثر قدرة على إعطاء الاستقلالية للجماعات المحلية وعلى خلق الآليات المثلى لتعبئة الموارد المالية	■ الأخصام الجبائية المجرة من المورد بالنسبة للأعوان المحمولة أجورهم على ميزانيات الجماعات المحلية. ■ نسبة سنوية من مردود الضريبة على دخل الأشخاص المقيمين داخل دوائرها الترابية يمكن ضبطها في حدود % من الدخل للسنة السابقة لسنة التحصيل. ■ نسبة سنوية من مردود الأداء على القيمة المضافة يمكن ان تتدرج مثلا من % خلال سنتي 2015 و 2016 الى % خلال سنتي 2017 و 2018 لتبلغ % بداية من سنة 2019. ■ نسبة سنوية من الاستخلاصات المحققة من معالم الجولان يمكن ضبطها في حدود % خلال سنتي 2015 و 2016 و % بداية من 2017 ■ نسبة % من معلوم التسجيل . ■ نسبة % من مردود الأداء على القيمة الزائدة العقارية.	غ.م
على مستوى التحويلات المالية من الدولة الى الجماعات المحلية			
24	ضمان التوزيع العادل للموارد بين المناطق والجماعات المحلية.	مواصلة تدعيم آليات تعديل الفوارق المالية بين الجهات والجماعات المحلية خصوصا من خلال تدعيم موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية . اعتماد آلية توزيع الاعتمادات بين الجماعات المحلية عبر "صندوق جهوي ومحلي للتنمية وضبط مقاييس توزيع المنح بنسب معينة بعنوان التسيير والاستثمار ومجهود استخلاص الموارد الذاتية	غ.م

دعم الشفافية الجبائية وقواعد المنافسة
النزاهة والتصدي لأعمال التهرب الجبائي
ودعم ضمانات المطالبين بالأداء

دعم الشفافية الجبائية وقواعد المنافسة النزيهة

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
على المستوى السياسي			
1	■ تدعيم الثقة لدى العموم بالتزام مصالح الدولة بالشفافية في مستوى صرف موارد الدولة.	• الحرص على بيان مدى احترام المسؤولين السياسيين والإطارات العليا للدولة لواجباتهم الجبائية باعتبارهم القدوة والتأكد من قيامهم بالتصريح بمكاسبهم.	غ م
2	■ احترام المسؤولين السياسيين والإطارات العليا للدولة لواجباتهم الجبائية.	• اشتراط تقديم ما يثبت احترام الواجبات الجبائية للترشح لمنصب تمثيل وإنابة وللحصول على خطط وظيفية عليا.	غ م
		• إخضاع الجماعات المحلية إلى واجب إشهار قوائمها المالية تماشيا مع التوجه الحالي المنادي بالاستقلالية الإدارية والمالية لتلك الجماعات.	غ م
على مستوى الإدارة			
3	توفير مناخ ملائم للتعامل بين إدارة الجبائية والمطالبيين بالأداء.	• توحيد الإجراءات على مستوى جميع مصالح الإدارة بخصوص نفس الخدمة المطلوبة بالتكثيف من الأدلة.	غ م
		• توفير تكوين أفضل ورسكلة مستمرة لأعوان مصالح الجبائية وتوفير الإمكانيات المادية لهم.	غ م
		• إعداد مجلة موحدة تنظم جميع الأداءات.	غ م
		• تبسيط المنظومة الجبائية والحد قدر الإمكان من الأنظمة التفاضلية.	غ م
		• تفعيل وتشديد العقاب في حالة الرشوة.	غ م

دعم الشفافية الجبائية وقواعد المنافسة النزاهة

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
4	■ تعزيز الشفافية من خلال عمليات المراقبة التي يقوم بها مراقبو الحسابات.	• التشديد في عقوبة عدم احترام واجب تسمية مراقب حسابات وتوسيع مجال تدخل مراقبي الحسابات وتحملهم مسؤولية أعمالهم.	غ م
5	■ توفير المناخ المناسب لتعامل شفاف	• تفعيل دور لجنة الرقابة بهدف ضمان جودة ونجاعة أعمال مراقبي الحسابات أو إحداث هيكل رقابة توكل له مهمة مراقبة أعمال مراقبي الحسابات	غ م
على مستوى المطالبين بالأداء			
6	■ الإلمام بالوضعية الحقيقية للمطالبين بالأداء وبمداخلهم خاصة في غياب الإطلاع على الحسابات البنكية والبريدية والحسابات المفتوحة لدى وسطاء البورصة والمؤسسات المالية الأخرى كما هو معمول به في جل البلدان (فرنسا، الجزائر، المغرب، بلجيكا...).	• توسيع مجال حق الإطلاع ليشمل الحسابات المفتوحة لدى المتصرفين في محفظات الأوراق المالية (قانون المالية التكميلي 2014) • تمكين مصالح الجبائية من تقديم طلب مباشر إلى المؤسسات المالية حول محتوى الحسابات في صورة امتناع المطالبين بالأداء عن تقديم كشوفات في حساباتهم مع حصر الإجراء في الأشخاص الذين هم محل مراجعة جبائية معمقة. (قانون المالية التكميلي 2014)	غ م
7	اعتماد الشفافية في المعاملات النقدية كما هو معمول به في جل البلدان • فرنسا: منع الدفع نقدا إذا تجاوز المبلغ 6.000 دينار (2.000 بداية من 2014). • بلجيكا: 10.000 دينار (6.000 بداية من 2014). • المغرب: 2.000 دينار. • الجزائر: 1.000 دينار.	• ضبط سقف للمعاملات النقدية بمبلغ 20.000 دينار والنزول به بصفة تدريجية إلى 10.000 دينار و 5.000 دينار مع إرساء عقوبة للغرض. (قانون المالية التكميلي 2014)	غ م

التصدي لأعمال التهرب الجبائي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
التركيز على جمع المعلومات وتكثيف التعاون الداخلي			
8	توفير قاعدة بيانات معلوماتية لدى مصالح الجبائية تساعدها على المراقبة	• التركيز على مهمة جمع المعلومات. • تكثيف الاتفاقيات مع الهياكل العمومية الهامة • تطوير آلية الإطلاع على عين المكان. • تكثيف التعاون بين مختلف المصالح المعنية بالمراقبة. • وضع أدلة عامة وأدلة فنية وقطاعية على ذمة الأعوان المكلفين بعمليات المراقبة والمراجعة لمساعدتهم على أداء مهامهم على الوجه الأكمل في إطار خلايا مختصة. • القطع مع العفو الجبائي مع البحث عن بدائل لتحسين الاستخلاص	غ م

التصدي لأعمال التهرب الجبائي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
تعميم وسائل الاتصال الحديث			
9	تحسين استغلال الوسائل الإعلامية لتطوير أداء الجبائية	• تعميم واجب إيداع تصريح المؤجر على حوامل مغنطة، وعدم تقييده بالشرط المتعلق بتحقيق حد أدنى لرقم المعاملات. • توسيع مجال التصريح عن بعد، بإدراج شروط بديلة عن الشرط المتعلق برقم المعاملات، بما يسمح من تعميمه على مؤسسات قد لا يتوفر فيها ذلك الشرط (الوسطاء لدى البورصة، المؤسسات المراقبة من قبل إدارة المؤسسات الكبرى بالاستناد إلى قطاع نشاطها، المؤسسات الناشطة في قطاع البعث العقاري والشركات خفية الاسم....).	غ م
إحداث هيكل لتتبع الأنشطة الخفية			
10	تتبع الجرائم الجبائية الخطيرة والأنشطة الخفية	• إحداث هيكل يتكفل بالكشف عن الجرائم الجبائية وجمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكم وتحرير تقارير بشأنهم • أفراد القيام بنشاط خفي بعقوبة خاصة والترفع في أجل تقادم المخالفة المتعلقة به. • تنظيم نشاط التوطن.	غ م
تطوير المنظومة الجبائية الجزائية			
11	■ حصر ميدان تطبيق المخالفات الجزائية في المخالفات الخطيرة.	• تحويل جزء من ميدان تطبيق المخالفات الجزائية إلى الإداري • تمكين مصالح الجبائية من ممارسة الدعوى العمومية. • الحد من ازدواجية العقوبات. • توسيع مجال المخالفات الجبائية الجزائية ليشمل: - تعمد عدم تقييد عمليات بالحاسبة أو تقييدها مغلوطة أو وهمية. - إصدار فواتير بمبالغ مضخمة (قانون المالية 2014).	غ م
12	■ تفعيل دور مصالح الجبائية في متابعة النزاع الجزائي		

التصدي لأعمال التهرب الجبائي

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
تكثيف التعاون بين الهياكل على المستوى الدولي			
13	■ تفعيل المعاهدات للتعاون في مجال تبادل المعلومات	• تكثيف الاتصالات مع البلدان التي أبرمت معها تونس معاهدة لتبادل المعلومات. • خص التعاون الدولي بالأهمية اللازمة، خاصة فيما يتعلق بتحديد المنتفعين الحقيقيين بالمداخل المحققة بتونس، ومقراتهم، والمداخل المحققة بالخارج من قبل المقيمين بتونس.	غ م
14	■ تحسين أداء الجبائية على المستوى الدولي ومراقبة تحويل الأرباح عبر الأسعار.	• تمكين مصالح الجبائية من مساهمة ومعاقبة المؤسسات المقيمة بتونس حول سياستها المتبعة في أسعار التحويل وإلزام تلك المؤسسات بوضع البيانات المتعلقة بالسياسة التي تتبعها في مجال الأسعار على ذمة مصالح الجبائية.	غ م

دعم ضمانات المطالبين بالأداء

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
في طور المراقبة			
15	تحقيق الأمان الجبائي للمطالب بالأداء وتوفير مزيد الحماية له.	- إحاطة عملية الزيارة الميدانية والتفتيش بجملة من الضمانات منها خاصة : - الحصول على ترخيص من النيابة العمومية. - مرافقة مأموري الضابطة العدلية لأعوان الجبائية عند إجراء الزيارة الميدانية للمحلات المشبوه فيها والإمضاء على محضر المعاينة.	غ م

دعم ضمانات المطالبين بالأداء

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
في طور المراجعة			
16	توفير مزيد الضمانات للمطالب بالأداء ودعم حقوقه	• تحديد أسباب رفض المحاسبة. • الترفيع في أجل رد المطالب بالأداء على طلب الإرشادات والتوضيحات والمبررات المقدمة في إطار المراجعة الأولية من 10 أيام إلى 30 يوما. • تحديد أجل للإدارة لبيان موقفها من رد المطالب بالأداء على طلب الإرشادات والتوضيحات والمبررات وذلك بالتنصيص إما على حفظ الملف أو تبليغ نتائج المراجعة. • إلزام الإدارة بضرورة الرد على إعتراض المطالب بالأداء على نتائج المراجعة في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ تبليغ الإعتراض.	غ م
17	تبسيط إجراءات الإسترجاع و تحقيق العدالة الجبائية	• منح الأولوية في الطرح للفائض السابق. • عدم إخضاع المطالب بالأداء أليا إلى مراجعة معمقة إثر تقديمه لطلب الإسترجاع.	غ م
18	التقليص من النزاع الجبائي في مادة معاليم التسجيل والقيمة الزائدة العفارية	• إقرار إمكانية إجراء الإختبار بطلب من المطالب بالأداء بعد تبليغ نتائج المراجعة الجبائية للوقوف على القيمة الحقيقية للعقار. مع حذف وجوبية الإختبار في طور التقاضي.	

دعم ضمانات المطالبين بالأداء

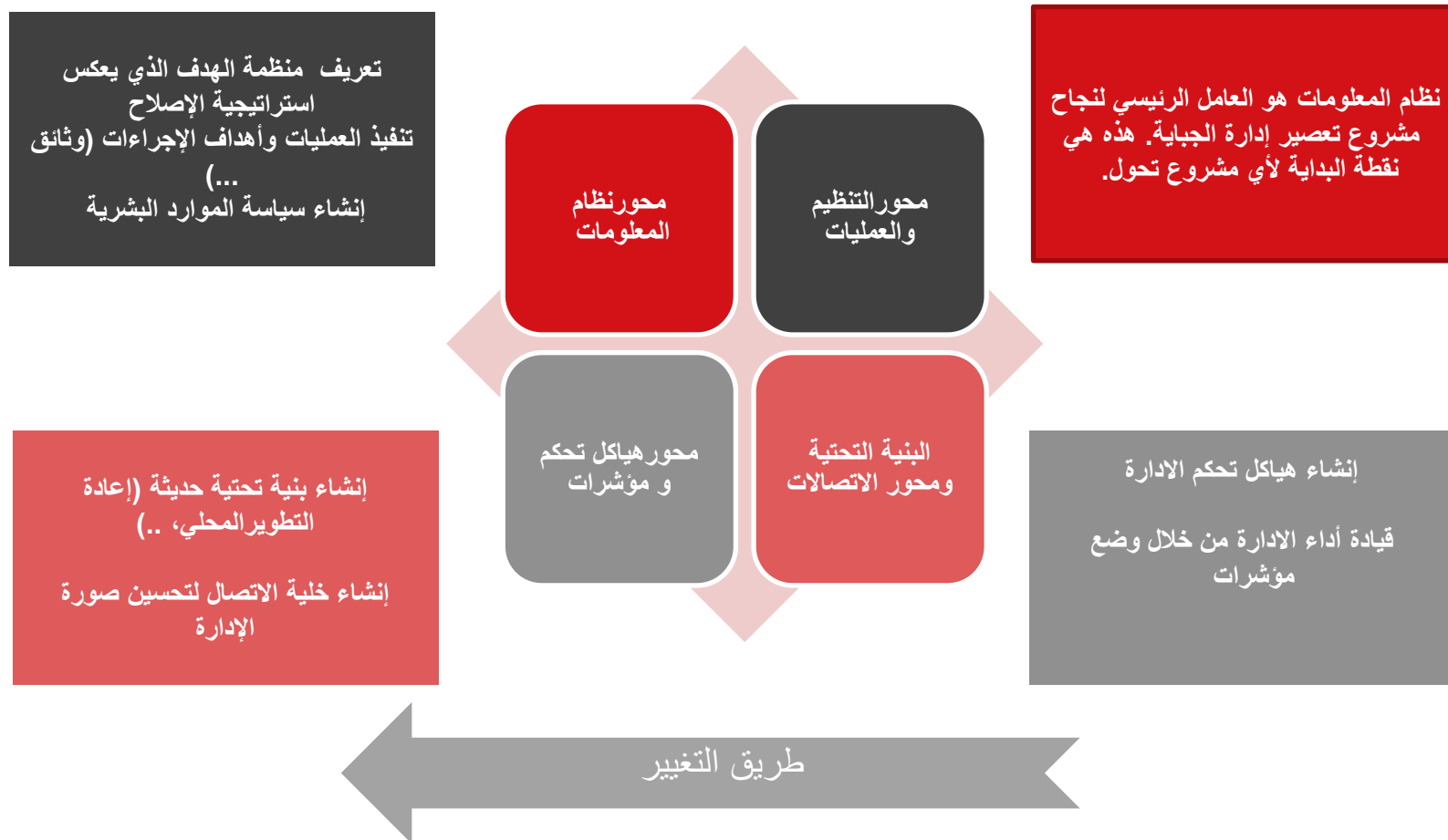
#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
في طور التوظيف			
19	دعم موضوعية التوظيف في حالة عدم التصريح	اعتماد مبلغ الأداء المدفوع بعنوان آخر تصريح عوضا عن عناصر التوظيف المضمنة بآخر تصريح مودع دون اعتبار فائض الأداء والخسائر والإستهلاكات المؤجلة.	غ.م
20	تفعيل مؤسسة الموفق الجبائي وتطويرها	- تدعيم صلاحيات مؤسسة الموفق الجبائي وإسناده الشخصية القانونية . - إحداث لجان مصالحة تسبق مرحلة التوظيف بتركيبة تضمن تمثيلية المطالب بالأداء مع حذف مرحلة الصلح القضائي.	غ م
21	السعي نحو التقليل من التوظيف الإجباري ومن النزاع الجبائي		

دعم ضمانات المطالبين بالأداء

#	الأهداف	المقترحات	التأثير على المداخل الجبائية
في طور النزاع الجبائي			
22	■ دعم ضمانات المطالب بالأداء في مستوى توقيف تنفيذ قرار التوظيف الإجباري للأداء.	<u>الفرضية 1:</u> - الحط من النسبة المعتمدة لتوقيف التنفيذ بالنسبة للدفع نقدا إلى 10 % أو 15 % - حصر المبالغ غير المعنية بإمكانية توقيف التنفيذ في المبالغ المخصصة من المورد وغير المدفوعة. - استخلاص الضمان البنكي في حدود المبلغ المحكوم به ابتدائيا. (وافق جميع أعضاء اللجنة على هذه الفرضية). <u>الفرضية 2:</u> - منح إمكانية إضافية لتوقيف تنفيذ قرار التوظيف من قبل القاضي الإستعجالي.	غ م
23	توحيد إجراءات النزاع الجبائي	• إدماج نزاع الجبائية المحلية ضمن مجال تطبيق مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.	غ م
24	حذف الإزدواجية القضائية بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية.	• إعادة هيكلة التنظيم القضائي بإسناد النزاع الجبائي للمحكمة الإدارية في جميع أطواره عبر تركيز هياكلها على المستوى الجهوي.	غ م
25	تبسيط إجراءات تمثيل المطالب بالأداء.	• ترك الحرية للمطالب بالأداء لإختيار من يمثله أو إسناد التمثيل للمستشار جبائي أو للمحامي إذا تجاوز مبلغ التوظيف 100 أ.د.	غ م

تعصير إدارة الجباية

خطة تنفيذ مشروع تعصير إدارة الجبائية



تعصير إدارة الجبائية

#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغيير
تعصير الإطار التنظيمي لإدارة الجبائية			
1	• تعزيز كفاءة إدارة الجبائية وذلك عن طريق إعادة هيكلة الوظائف الرئيسية • توحيد مختلف وظائف إدارة الجبائية (تشريع، مراقبة وإستخلاص) • تكريس مبدأ المخاطب الوحيد لخدمة المواطن	إعادة هيكلة المصالح المركزية لإدارة الجبائية • إحداث هيئة عامة للأداءات تجمع مختلف المهام المتعلقة بالجبائية، يتم تركيزها بصفة تدريجية، يتم تمثيها، في مرحلة لاحقة، بالاستقلالية الإدارية والمالية، • إحداث هيكل للتصرف في المخاطر، • إحداث هيكل للإشراف على التعاون التولي وتبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية، • توسيع مهام إدارة الإستقصاءات وتجميع المعطيات لتشمل الأبحاث الجبائية والتنسيق مع هيكل الرقابة الأخرى، • تركيز هيكل يعنى بتعصير الإدارة.	التنظيم والعمليات
2	توحيد مختلف وظائف المؤسسات الكبرى إدارة تصرف وإستخلاص إنشاء هيكل لتحسين استخلاص تنسيق البرمجة	إعادة هيكلة المصالح المكلفة بالمؤسسات الكبرى • توسيع مهام إدارة المؤسسات الكبرى لتشمل المراجعة الجبائية المعمقة (1600 مؤسسة)، • تخصيص قبضة مالية للقيام بإستخلاص الأداءات المستوجبة من قبل المؤسسات الكبرى (70 % من الموارد الجبائية)، • إعادة هيكلة وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية بـ: ✓ مضاعفة فرق المراقبة الجبائية مع إقرار مبدأ الاختصاص، ✓ إحداث خلية للبرمجة والتنسيق ومتابعة تنفيذ البرامج الجبائية، ✓ إحداث خلية لمتابعة إستخلاص الديون الجبائية المثقلة، ✓ إحالة مهام الأبحاث الجبائية إلى هيكل مختص على مستوى الإدارة العامة للأداءات.	التنظيم والعمليات

تعصير إدارة الجبائية

#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغيير
3	تحسين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإيرادات الضريبية	إحداث مصالح للأداءات خاصة بالمؤسسات المتوسطة (SIME) - تركيز إدارة المؤسسات المتوسطة على مستوى ولاية تونس يتم تنظيمها على غرار إدارة المؤسسات الكبرى، - تعميم التجربة بعد تقييمها على بقية الجهات	التنظيم والعمليات
4	- توحيد مهام إدارة ومراقبة وإستخلاص الأداءات على مستوى المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات - تعزيز الخدمات لدفعي الضرائب	إعادة هيكلة المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات - إعادة هيكلة المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات وذلك بـ: ✓ توسيع مهامها لتشمل مهام التصرف والمراقبة والنزاع والاستخلاص، ✓ تدعيم دور هياكل المتابعة والمساندة، ✓ دعم الخدمات والاتصال، ✓ إحداث قباضات مالية خاصة باستخلاص الموارد الجبائية ترجع بالنظر للمراكز الجهوية للأداءات.	التنظيم والعمليات

تعصير إدارة الجبائية

#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغيير
تدعيم الخدمات عن بعد			
5	تعزير الخدمات الجبائية عن بعد	فضاء افتراضي 1. الحساب الجبائي و إيداع المطالب و متابعة مآلها ✓ الإطلاع على الحساب الجبائي المضمن لـ ■ المعطيات المتعلقة بالهوية الجبائية للمطالب بالأداء، أنشطته، عناوينه.....؛ ■ واجباته الجبائية؛ ■ الوضعية الجبائية المتعلقة بالإيداعات والإغفالات؛ ■ محتوى التصاريح؛ ■ المبالغ المثقلة؛ • إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء ومتابعة مآلها • تجريد الشهادات والتراخيص من طابعها المادي • إيداع المطالب والقوائم والجداول (تصريح المؤجر.) عن بعد ومتابعة مآلها.	نظام المعلومات
6	تيسير إجراءات القيام بالواجب الجبائي وتحسين إدارة وأستخدام البينيت المصرح بها إلى إدارة الجبائية	2. الإضبارة الجبائية • إعداد اضبارة جبائية في شكل قوائم موحدة مع الإستئناس بالنظام المحاسبي للمؤسسات تمكن من : ✓ توحيد المعلومة المحاسبية والجبائية، ✓ إيداع التصاريح ودفع الأداءات، ✓ توحيد البيانات المضمنة بالقوائم المالية. • تمكين المطالبين بالأداء المنخرطين بمنظومة التصريح عن بعد والدفع بقباضات المالية من إيداع الإضبارة الجبائية عن بعد؛ • إمكانية إيداعها بوسائل الإتصال الحديثة،	التنظيم والعمليات

تعصير إدارة الجبائية

#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغيير
6		- و في إطار الإنجاز للمشروع سوف يتم ✓ الاقتصار في مرحلة أولى على توحيد القوائم المالية الآتية - أصول الموازنة ، حساب النتائج ، التدفقات المالية ، توضيحات القوائم المالية ، جدول احتساب النتيجة الجبائية، و الإبقاء على إيداع التصاريح بالضريبة بالطرق المعمول بها حاليا ✓ في مرحلة ثانية ○ توسيع ميدان تطبيق الإضارة الجبائية لتشمل كل الإلتزامات المحاسبية و الجبائية ○ إعتداد الضارة الجبائية للتصريح بالضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات	التنظيم والعمليات
7	- تحسين نوعية المعلومات الواردة في البيانات. - تخفيف العمل على شبائيك الإستخلاص	3. التصريح ودفع الأداء عن بعد - توسيع ميدان وجوبية الإنخراط ليشمل أصناف أخرى من المطالبين ، - توسيع ميدان التصريح عن بعد ليشمل أداءات و معالم أخرى و شرائح أخرى من المطالبين (نظام تقديري ، أجراء، ..) - توحيد التطبيقات و قواعد المعطيات الخاصة بالتصاريح للتقليص في أجال و تحيين قواعد المعطيات (Refonte des Systèmes) - تمكين المطالب بالأداء من وسائل دفع أخرى و وصولات خلاص عن بعد، - دراسة إمكانية دخول وزارة المالية كطرف في المقاصة الإلكترونية	نظام المعلومات
8	- تسهيل فهم المعلومات الضريبية. - تحديث قاعدة البيانات وثيقة - تجريد من جميع الوثائق التشريعية، والاتصالات أو المراسلات.	المنظومة الوثائقية - إعادة النظر في القاعدة الوثائقية لغاية تفادي النقائص الحالية وتعصيرها طبقا للمعايير المعمول بها في هذا المجال (طريقة إدراج المحتوى ، طريقة تصنيفه ، محرك البحث)، - تيسير إستخدامها من قبل الإدارة والمطالبين بالأداء، - إثرائها بوظائف أخرى (فضاء نقاش ...) و وثائق أخرى - تطوير المحتوى بتنمين القاعدة بجميع النصوص و المذكرات الجبائية دون تحديد الفترة في الزمن. - على أن يتم في مرحلة ثانية إعادة القاعدة الوثائقية باستعمال التكنولوجيات الحديثة لتأمين السلامة المعلوماتية وإرساء محرك بحث	نظام المعلومات التنظيم والعمليات

تعصير إدارة الجبائية

#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغيير
تطوير الخدمات الجبائية			
9	- تحسين جودة وشفافية الخدمات المقدمة من قبل السلطات الضريبية للشركات والأفراد. - خفض تكلفة هذه الخدمات، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني - تحسين مناخ الأعمال.	تبسيط الإجراءات الشكلية الجبائية - مواصلة عملية جرد ومراجعة وتقييم الإجراءات الشكلية الجبائية (تم جرد 192 إجراء)، - الإسراع بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المتعلقة بمشروع "تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية" ومتابعة التوصيات المقترحة من قبل لجنة القيادة، - تجريد بعض الإجراءات من طابعها المادي.	نظام المعلومات التنظيم والعمليات
10	- حصر وتحديد آليات مختلفة والقوانين الدعم القائمة (رسم الخرائط). - وضع استراتيجية وخطة عمل لنظام المساعدة والدعم	مراجعة منظومة المساندة العمل على تقييم أسباب فشل تجارب مكاتب الإحاطة والإرشاد الجبائي وتجربة مراكز التصرف المندمجة واقتراح الحلول الملائمة لدعم منظومة الإحاطة الجبائية.	التنظيم والعمليات
11	- وضع مؤشرات محددة لقياس ورصد برنامج الجودة - وضع استراتيجية تسمو بالنوعية	دعم منظومة الجودة - وضع استراتيجية عامة للجودة يتم اعتمادها وتنفيذها من قبل مصالح إدارة الجبائية وبتنسيق وإشراف مباشر من قبل وزارة المالية، - تدعيم وسائل العمل المسخرة لخلايا الجودة سيما انتداب مختصين في مجال الجودة وفي اختصاصات تقنية، - العمل على تطوير لائحة معايير فنية للجودة خاصة بإدارة الجبائية و إدراج مؤشرات خصوصية عقود الأهداف	التنظيم والعمليات البنية التحتية والاتصالات

تعصير إدارة الجباية

#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغير
تدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء			
12	تيسير التواصل بين دافعي الضرائب ومصالح الجباية .	• تفعيل هياكل الإتصال داخل إدارة الجباية وتحديد مهامها بدقة، • إحداث لجنة مشتركة، مكلفة بالاتصال، بين مختلف مكونات إدارة الجباية مع تحديد إطارها القانوني ومهامها وأهدافها. • بعث خطة مكلف بالإعلام والإرشاد بالمصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات، • إبلاء الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومحدودي الحركة العناية اللازمة، • تركيز منظومة استقبال بالإدارات المركزية والجهوية والمحلية و تمكينها من قاعدة معلومات لضبط المواعيد ومتابعة ملفات المتعاملين مع الإدارة، • تكوين إطارات وأعوان إدارة الجباية في مجال الاتصال والتواصل، • اعتماد تكنولوجيات الإتصال الحديثة للتواصل مع المطالبين بالأداء.	التنظيم والعمليات البنية التحتية والاتصالات
13	دعم منظومة الإصغاء لدفعي الضرائب	منظومة الإصغاء للمتعاملين مع إدارة الجباية • تنظيم عمليات سير آراء دورية (موجهة للمطالبين بالأداء والمهنيين) واستغلال نتائجها. • تدعيم تجربة تركيز صناديق الاقتراحات واستمارات قياس درجة رضا المتعاملين مع إدارة الجباية، • إحداث "لجان للمتعاملين مع الإدارة"، • تفعيل دور "الموفق الجبائي".	التنظيم والعمليات

تعصير إدارة الجبائية

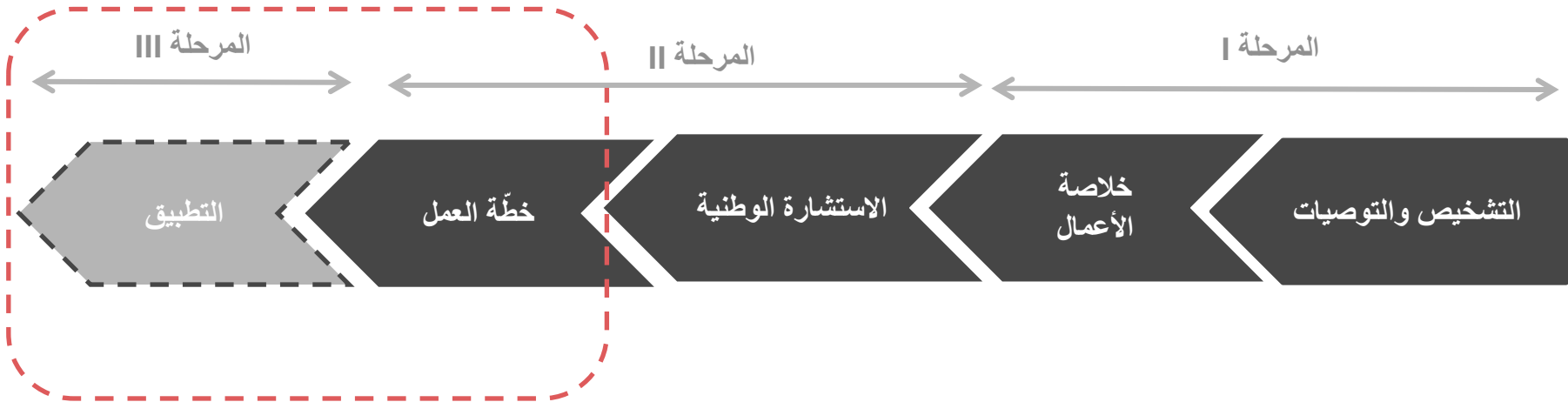
#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغير
تطوير وسائل العمل والتصرف فيها			
14	الوسائل البشرية	• إقرار نظام أساسي خاص بأعوان الجبائية يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المهام والمخاطر المتعلقة بها، • الإنتداب حسب قواعد علمية مع التكوين والرسكلة والمصاحبة والتأطير، • تدعيم العدد الحالي للمحققين المكلفين بالمراقبة الجبائية، • تحديد منهجية لربط الخطط الوظيفية والترقيات بالمستوى المعرفي والكفاءة والتخصص وقوة التواصل • واحترام أخلاقيات المهنة والمردود، • إقرار مدونة سلوك مهني تأخذ بعين الاعتبار أخلاقيات المهنة.	التنظيم والعمليات
15	الوسائل اللوجيستية	• تمكين الفرق المكلفة بالمراقبة الجبائية من حواسيب محمولة مجهزة ببرمجيات إعلامية للتدقيق المحاسبي، • تمكين مكاتب مراقبة الأداءات من لوحات إلكترونية، مرتبطة بقاعة المعطيات المركزية لمنظومة رفيق، يتم اعتمادها عند القيام بالزيارات الميدانية والمراقبة بالطريق العام، • توفير وسائل النقل الضرورية لتيسير تنقل الأعوان المكلفين بالزيارات الميدانية والمراجعة الجبائية بمقرات المؤسسات، • تمكين كافة الأعوان من النفاذ للشبكة العمومية للإنترنت.	البنية التحتية والاتصالات
16	الوسائل المكتبية والوثائقية	• توفير وسائل العمل المكتبية وتعميم التجهيزات الإعلامية وصيانتها وحسن التصرف فيها، • توفير أدلة الإجراءات والتصرف في مختلف مناحي النشاط الإداري والمالي والمراقبة الجبائية والخدمات المسداة للمطالبيين بالأداء.	التنظيم والعمليات البنية التحتية والاتصالات

تعصير إدارة الجبائية

#	الأهداف	المقترحات	طبيعة التغير
17	منظومة المعلومات الجبائية	• ثراء وتحديث المنظومات الإعلامية بتطبيقات تساعد على أخذ القرار، • تفعيل وحدة الإعلامية ودعم تأطيرها بكفاءات عالية في الميدان وإعادة هيكلتها حسب المشاريع، • حماية نظام المعلومات والشبكات • تطوير منظومة إعلامية تمكن مصالح الجبائية من النفاذ لمختلف المنظومات الوطنية (ب.ت.و./وزارة الداخلية، منظومة الملكية العقارية/ وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ...).	الحكم ومؤشر الأداء نظام المعلومات
18	المساعدة والدعم عند إنجاز المهام	• الفصل بين مهام المراقبة وإعداد ملف المراقبة، • توفير المساعدة القانونية والتقنية وإعداد دليل المراقبة الجبائية مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات القطاعية، • تدعيم التطبيقات الإعلامية المتعلقة بالتصرف في المراقبة الجبائية ومتابعة النزاعات الجبائية، • إعداد نموذج موحد إلكتروني يتعلق بصياغة تقارير المراقبة الجبائية حسب الوضعيات المختلفة للمطالبيين بالأداء. • إعداد برنامج لإقتناء أو بناء مقرات مع الأخذ بعين الاعتبار تجميع المصالح المتكاملة وتقريبها من المطالب بالأداء.	التنظيم والعمليات نظام المعلومات
19	التصرف في الأرشفة	• توفير قاعدة معطيات إفتراضية وتطبيقات خاصة بالأرشفة وبملفات المطالبيين بالأداء، • اعتماد خطة عملية لتكوين أرشفة إلكتروني على غرار برنامج 'جاء'، • تعميم تقنية التصريح عن بعد دون اللجوء إلى تعميم التصاريح الورقية بالقباضات المالية.	نظام المعلومات

المراحل القادمة

المراحل الموالية



- ▶ إنجاز المناظرة الوطنية حول الجباية الذي ستختتم الاستشارة الوطنية
- ▶ تحليل وتجميع مختلف ردود الفعل التي تم الحصول عليها
- ▶ تحديد أهم المقترحات وتحيين الوثيقة التوليفية
- ▶ تحضير برنامج العمل للبدء في عملية الإصلاح
- ▶ المصادقة من قبل مجلس الوزراء
- ▶ البدء في عملية الإصلاح.

شكرا

لمزيد الإرشادات:

www.finances.gov.tn